



مجلس الأعيان الأردنية

## مجلس الأعيان

الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الرابعة

المعقودة يوم الثلاثاء ١٩ محرم ١٣٩١ هـ الموافق ١٦ آذار ١٩٧١ م

(الجلد ١٦)

(العدد ٤)

### مجلس الأعيان

ملحق

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (مواظقة) ٢٤٦
- ٢ - تلاوة الارادة الملكية الباعية المختصة تعيين كل من معالي السيدا وصفي ميرزا ومعالي السيد علي المتناوي عضواً في مجلس الأعيان ٢٤٦

هكذا حقه الأصل

## صفحة

٢٤٧	٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة كل من معالي السيد حسن الكايد ومعالي السيد اكرم زعير من عضوية مجلس الاعيان . . . . .
٢٤٧	٤ - حلف اليمين القانونية من قبل كل من معالي العين السيد وصفي ميرزا والعين معالي السيد علي الهنداوي . . . . .
٢٤٧	٥ - تلاوة كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس النواب رقم (٣٠٧) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ .
٢٤٨	٦ - مقررات اللجنة القانونية . . . . .
٢٤٨	أ - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٣ بشأن : ١ - مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧٠ . ٢ - القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية . ٣ - القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم . ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ . ٥ - القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم . ٦ - القانون المؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٢٨٠	ب - قرار رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/١٢/٢٣ بشأن : ١ - القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦ قانون الصحة العامة . ٢ - القانون المؤقت رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الصحة العامة . ٣ - القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الصحة العامة . ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٩ . ٥ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الصحة العامة .
٢٨٠	موافقة للحكومة
٣٠٦	رفض للحكومة

## صفحة

٣١٠	ج - قرار رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ بشأن : ١ - مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ . ٢ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة . ٣ - القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد المدني . ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ . ٥ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التعاون . ٦ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها . د - القرار المشترك الصادر عن اللجنتين القانونية والمالية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ بشأن القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري . ٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/٣/١٥ بشأن : أ - الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية التعويضات المستحقة للارباب الاردنيين . ب - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق . ٨ - انتخاب معالي العين السيد وصفي ميرزا عضواً في لجنة الشؤون الخارجية وعضواً في اللجنة الادارية . ٩ - انتخاب معالي العين السيد علي الهنداوي عضواً في لجنة الشؤون الخارجية وعضواً في اللجنة القانونية . ١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم يعين)
٣١٠	١ - مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ .
٣١٣	٢ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة .
٣١٥	٣ - القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد المدني .
٣١٧	٤ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ .
٣١٩	٥ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التعاون .
٣٢٢	٦ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها .
٣٢٦	د - القرار المشترك الصادر عن اللجنتين القانونية والمالية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ بشأن القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري .
٣٢٨	٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/٣/١٥ بشأن : أ - الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية التعويضات المستحقة للارباب الاردنيين . ب - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	١ - الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية التعويضات المستحقة للارباب الاردنيين .
٣٢٨	٢ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	٣ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	٤ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	٥ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	٦ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	٧ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	٨ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	٩ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .
٣٢٨	١٠ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .

## مجلس الاعيان

### ضراحي

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الثلاثاء الواقع في ١٦/٣/١٩٧١ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفة نائب رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتقيب معتلرا السادة : سعيد المفتي ، رشاد الخطيب حكمت المصري ، حسن الكاتب ، عبد الاطيف العنيناوي ، عبد الرحيم الشريف ، فؤاد عبد الهادي ، وديع دمس ومحمد ارشيد :

#### وحضر من الحكومة :

دولة السيد وصفي التل رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع .

معالي السيد احمد اللوزي وزير المالية  
معالي السيد فواز الروسان وزير العدالة  
معالي المهتمس فؤاد قاقيش وزير داخلية  
للشؤون البلدية والقروية  
معالي السيد عمر النابلسي وزير الاقتصاد الوطني  
معالي الدكتور اسحق الفرحان وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية

#### افتتاح الجلسة

السيد نائب الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :-

#### ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد نائب الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الأرادة الملكية السامية بتعيين كل من معالي السيد وصفي ميرزا ومعالي السيد علي الهنداوي عضوا في مجلس الاعيان

السيد نائب الرئيس

ارجو تلاوة الأرادة الملكية السامية بتعيين كل من معالي السيد وصفي ميرزا ومعالي السيد علي الهنداوي عضوا في مجلس الاعيان

( وهنا وقف جميع من في القاعة )

السيد الامين العام :

نحس الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :-

يعين كل من معالي السيد وصفي ميرزا ومعالي السيد علي الهنداوي عضوا في مجلس الاعيان من تاريخ ١٩٧١/٢/١ .

١٩٧١/١/٢٥ - الحسين بن طلال

وزير الداخلية  
مازن العجلوني  
رئيس الوزراء  
وصفي التل

السيد نائب الرئيس :

والآن ادعو معالي العين السيد علي الهنداوي لحلف اليمين القانوني .

السيد الهنداوي :

اقسم بالله ان اكون خالصا للملك والوطن وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام .

( وهنا جلس جميع من في القاعة )

٥ - تلاوة كتاب عطوفة نائب رئيس مجلس النواب بشأن القانون المعدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ .

السيد نائب الرئيس :

يتلى كتاب مجلس النواب حول القانون المعدل لقانون الجيش العربي .

السيد الامين العام :

الرقم ٣٠٧/١/١٦/٢  
التاريخ ١٩٧١/٢/٢٥  
دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم  
بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ١٩٧١/١/١٦/٢ المؤرخ في ١٩٧١/١/٢٧ .

نظر مجلس النواب في التعديلات التي ادخلها مجلسكم الموقر على مشروع القانون المعدل لقانون الجيش العربي الاردني لسنة ٩٦٨ وبعد المناقشة قرر في جلسته السابعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤ الموافقة عليها فارجو ان احيط دولتكم علما بذلك والتكرم باجراء مقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب رئيس مجلس النواب  
محمد الحشمان

٣ - تلاوة الأرادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة كل من معالي السيد حسن الكايد ومعالي السيد اكرم زعير من عضوية مجلس الاعيان .

السيد نائب الرئيس :

ارجو ان تتلى الأرادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة كل من معالي السيد حسن الكايد ومعالي السيد اكرم زعير من عضوية مجلس الاعيان .

السيد الامين العام

نحس الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :

تقبل استقالة كل من معالي السيد حسن الكايد ومعالي السيد اكرم زعير من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من تاريخ ١٩٧١/١/٢٥ للاول و ١٩٧١/٢/١ للثاني .

١٩٧١/١/٣١ - الحسين بن طلال  
وزير الداخلية  
مازن العجلوني  
رئيس الوزراء  
وصفي التل

٤ - حلف اليمين القانونية من قبل كل من معالي السيد وصفي ميرزا ومعالي السيد علي الهنداوي

السيد نائب الرئيس :

والآن ادعو معالي العين السيد وصفي ميرزا لحلف اليمين القانوني .

السيد ميرزا :

اقسم بالله ان اكون خالصا للملك والوطن وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام .



السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ماورد بكتاب مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

اذن القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون

( وهذا نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة )

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ( ١١ ) لسنة

( ١ )

قرار رقم ( ٥ )

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٣ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد والعضو معالي السيد عبد الرحمن خليفة والعضو معالي السيد انسطاس حنايا . ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ٩٦٩ المعدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٣ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٤ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :-

صيغة المادة (٣) من المشروع المعدل بالنص التالي :

المادة (٣) - تعدل المادة ٤٨ من القانون الاصلي بشطب عبارة بشرط ان لا يزيد على ( ثلاثمائة دينار ) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها .

١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٧٠) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها ( او لاي سبب آخر يرى معه القائد العام ان ما قام به ضابط الصف او القرد يستوجب الاستثناء عن خدمته ) .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس :

والآن ليتفضل مقرر اللجنة القانونية معالي السيد عبد الرحيم الواكد الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة :

( ١ )

قرار رقم ( ٥ )

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٣ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد والعضو معالي السيد عبد الرحمن خليفة والعضو معالي السيد انسطاس حنايا . ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ٩٦٩ المعدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٣ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٤ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :-

صيغة المادة (٣) من المشروع المعدل بالنص التالي :

المادة (٣) - تعدل المادة ٤٨ من القانون الاصلي بشطب عبارة بشرط ان لا يزيد على ( ثلاثمائة دينار ) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها .

٥ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :

أ - صياغة المادة ٢٧ المعدلة بموجب المادة ٣ من القانون المذكور بالنص التالي :-

المادة ٢٧- يتألف المجلس من :-

١ - وزير التربية والتعليم رئيسا

٢ - رئيس الجامعة الاردنية عضوا

٣ - رئيس ديوان الموظفين عضوا

٤ - وكيل وزارة التربية والتعليم عضوا

٥ - ممثل عن مجلس الاعمار عضوا

٦ - ممثل عن مؤسسة رعاية الشباب عضوا

٧ - ثلاثة مديريين من الوزارة من بين ذوي

العلاقة في شؤون المناهج والتخطيط

والاشراف على التعليم اعضاء

٨ - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة عضوا

٩ - ممثل عن المؤسسات التعليمية الاهلية عضوا

١٠ - خمسة من ذوي الخبرة والرأي المهتمين

بامور التربية والتعليم من غير موظفي الوزارة اعضاء

ب- صياغة المادة ٢٨ بالنص التالي :-

المادة ٢٨ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اعضاء المجلس المذكورين في البنود ١-٥

من المادة ٢٧ .

ويحق لمجلس الوزراء اعفاء هؤلاء الاعضاء من العضوية واستبدالهم باعضاء آخرين بتنسيب

من الوزير .

٦ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية

بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع الاصرار على صياغة المادة (١٢) المعدلة بموجب المادة

٤ من القانون المذكور بالنص التالي :

المادة ١٢- يعاقب بالحبس من شهر الى ستة او بالغرامة من ١٠-١٠٠ دينار او بكلا العقوبتين

كل من يخالف احكام الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ وتوصي المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها .

هكذا من الاصل

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(١)

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها .  
مجلس النواب الموقر ؟

الجميع : موافقون .

« وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

المادة كما وردت في مجلس النواب	الاجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان
المادة ٨٠ من القانون الاصيل بالفناء نص الفقرة (١) تعدل المادة ٨٠ من القانون الاصيل بالفناء نص الفقرة (١) ١ - بعد عرضاً من اجل او حلول ان يحل شخصاً آخر على اركان جريدة باضائه قوداً او بتقديم هدية له او بالتأثير عليه بالتهديد او بالهيلة والطبيعة او بصرف القود او بامانة الاستعمال في حكم الوظيفة . ب - ان توبة الخرس مستقلة عن توبة الخرس على اركان جريدة .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧١/المبتد (١)
المادة ٨١ من القانون الاصيل بالفناء نص الفقرة التالية لها ١ - اذا لم يقض الخرس على اركان جريدة او جريدة ٢ - الى نتيجة خفضت القوة البينة في التقريين السابقين من هذه المادة الى ثلثها .	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة المعمول بها الآن نص الفقرة (١) من المادة (٨٠) ١ - بعد عرضاً من اجل غيره على اركان جريدة باضائه قوداً او بتقديم هدية له او بالتأثير عليه بالتهديد او بالهيلة والطبيعة او بصرف القود او بامانة الاستعمال في حكم الوظيفة . نص المادة (٨١) يقاب الخرس او المخل ١ - بالامانة المانعة المؤقتة من خمس عشر سنة الى عشرين سنة اذا كانت عقوبة الفصل الاعدام ٢ - بالامانة المانعة المؤقتة من سبع سنوات الى خمس عشر سنة اذا كانت عقوبة الفصل الاعمال العامة المؤقتة او الاعمال المؤبد . ٣ - في الحالات الاخرى يقاب الخرس والمخل بعقوبة الفصل بعد ان تخفض منها من الثلث الى الثلث .	

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧١

هكذا من الأصل



انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٣/البند (١)

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩٧١/البند (١)

الحمد لله

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون العقوبات

○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٨٠ من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-  
 أ - ... يعدل محرضاً من حمل او حاول ان يحمل شخصاً آخر على ارتكاب جريمة باعطائه نقوداً او تقديم هدية له او بالتأثير عليه بالتهديد او بالحيلة والخديعة او بصرف النقود او باسائة الاستعمال في حكم الوظيفة .

ب - ان تبعة المحرض مستقلة عن تبعة المحرض على ارتكاب الجريمة .

المادة ٣ - تعدل المادة ٨١ من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها : -  
 ٣ - اذا لم يقض التحريض على ارتكاب جنائية او جنحة الى نتيجة خفضت العقوبة المبينة في الفقرتين السابقتين من هذه المادة الى ثلثها .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة ١٧٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -  
 المادة ١٧٤

١ - كل موظف اختلس ما وكل اليه امر ادارته او جبايته بحكم الوظيفة من نقود او اشياء اخرى للدولة او لاجل الناس عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة اقلها قيمة ما يجب رده .

٢ - اذا وقع الفعل المبين في الفقرة السابقة بدين كتابات غير صحيحة في القيود او الدفاتر او بتحرير او حذف او اتيلاف الحسابات او الاوراق او غيرها من الصكوك وعلى صورة عامة باية حيلة ترمي الى منع اكتشاف الاختلاس عوقب بالاشغال الشاقة خمس سنوات على الاقل وبغرامة اقلها قيمة ما يجب رده .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة ٢٨٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -  
 المادة ٢٨٢

١ - تعاقب المرأة الزانية برضاها وشريكها بالحبس من ستة اشهر الى سنتين .  
 ٢ - الادلة التي تقبل وتكون حجة لاثبات هذه الجريمة هي القبض عليها حين تلبسهما بالفعل او الاعتراف القضائي او وجود رسائل او وثائق اخرى مكتوبة .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ٢٨٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -  
 المادة ٢٨٣

١ - يعاقب الزوج بالحبس من سنة الى سنتين اذا اخذ له خليله جهازاً في اي مكان كان .

٢ - تنزل العقوبة نفسها بالمرأة الشريك .

المادة ٧ - تعدل المادة ٢٨٤ من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة ( ٢ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
 ٢ - لا يلاحق الا الزاني والزانية معا .

( ٢ )

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ٦٩ المعدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ؟

الجميع موافقون

« وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

هكذا منه لأصل



ملحوظات مجلس الاعيان - حول القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/٢/٩٧١/بند (٢)	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل بالقائه ما جاء في الفترة (١٥) منها والاصحافه عنه بما يلي : -</p> <p>١٤ - بقي عبارة منطقة مشروع ذي فيا وتقي عبارة ويقرر السلطة انشاءمشروع ذي فيا مشروع ذي فيا على منطقة المشروع ( منطقة قاعة الفور الشرقيه المية على انطاره (ذي م ١/٨ ) المربطة قاعة الشرقيه المية على بالثان الاصوليه التي تعتبر جزءا منه واية منطقة اخرى يقرر مجلس الوزراء من ان لاخر بتسليم من السلطة اياها داخله فسمباركون مشروفا قائما بذاته .</p> <p>تعديل المادة ٢٣ من القانون الاصيل كما يلي : -</p> <p>١ - بالقائه ما جاء في الفقرة (و) منها والاصحافه عنه بما يلي :</p> <p>و - على لجنة انشاء الارصين ان تختار العائله المارعة للاستقرار في الاراضي القابله لاري ضمن منطقة المشروع على انتم الاوليه في الاجتار كما يلي : -</p> <p>في الدرجة الاولى : الى المصرفين الذين يستلمون اراضيتهم بالثاني في منطقة المشروع</p>	<p>نص الفقرة (١٥) من المادة (٢)</p> <p>١٤ - بقي عبارة (منطقة المشروع) منطقة مشروع قاعة الفور الشرقيه المينة على انطاره رقم ليعم ١/٨٨ / المربطة نسمة اصلية على بها القانون والتي تعتبر جزءا منه واية منطقة اخرى يقرر مجلس الوزراء من ان لاخير بتسليم من السلطة اياها داخله فسمباركون مشروفا قائما بذاته .</p> <p>نص الفقرتين (و) و (ز) من المادة ٢٣</p> <p>و - على لجنة انشاء الارصين ان تختار الدولة المارعة للاستقرار في الاراضي القابله لاري ضمن منطقة المشروع او اية منطقة مشروع ذي اخرى على انتم الاوليه في الاجتار كالاتي .</p> <p>في الدرجة الاولى : الى المصرفين الذين يستلمون اراضيتهم بالثاني في منطقة المشروع .</p> <p>في الدرجة الثانية الى المارصين المئين الذين</p>

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/٢/٩٧١/بند (٢)	موافقة كما وردت من الحكومة	<p>في الدرجة الثانية الى المارصين المئين الذين يقيمون في منطقة المشروع .</p> <p>في الدرجة الثالثة الى المارصين المئين من سكان القضاء طريق التأجير او الرارة ضمن منطقة المشروع .</p> <p>ب - بالقائه ما جاء في الفقرة (ز) منها والاصحافه عنه بما يلي : -</p> <p>ز - على لجنة انشاء الارصين ان تختار العائله المارعة في الاراضي القابله لاري ضمن اية منطقة مشروع ذي لايشمله احكام الفقرة (و) من هذه المادة وفق نظام خاص لكل مشروع على حده يقره السلطة بموافقة مجلس الوزراء .</p> <p>تعديل المادة ٢٦ من القانون الاصيل بالقائه ما جاء في الفقرة (أ)</p> <p>مبار والاصحافه عنه بما يلي : -</p> <p>١ - للسلطة انتمرد جميع اويض التفقات الاتحائية والنية والادارية التي تتفق على اي مشروع من مشاريعها من المصرفين بحسب نظام تصدده السلطة فلذا الفرض .</p>	<p>في الدرجة الاولى الى المارصين المئين من سكان القضاء .</p> <p>في الدرجة الثانية الى المارصين المئين من سكان الاقضية الاخرى في الدرجة الثالثة الى المصرفين الذين يستلمون اراضيتهم من طريق التأجير او الرارة ضمن منطقة المشروع .</p> <p>ز - لا تطبق الفقرة (و) اعلاه على المشاريع التي يقصد منها توطيد المعاش وفي مثل هذه المشاريع يتم الاجتار بحسب نظام خاص يقره السلطة بموافقة مجلس الوزراء .</p> <p>نص الفقرة (أ) من المادة ٢٦</p> <p>١ - للسلطة انتمرد جميع او بعض التفقات الاتحائية والنية والادارية التي تتفق على اي مشروع من مشاريعها من المصرفين على اساس دواعي رحلتهم الرارية وبحسب نظام تصدده السلطة فلذا الفرض .</p>

مكونا منه لأصل



## الاسباب الموجبة

حينما وضع قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ كانت تجربة الاردن فيما يتعلق بتقسيم وتوزيع الاراضي ضمن مناطق مشاريع الري الحكومية محصورة بمنطقة مشروع قناة الغور الشرقية حيث كانت المعلومات المتوفرة عن مشاريع الري الاخرى محدودة جدا وقد اعتمد في وضع القانون المذكور على احكام قانون قناة الغور الشرقية .

بعد صدور القانون المؤقت المشار اليه باشرت سلطة المصادر الطبيعية باجراء دراسات اقتصادية وفنية واجتماعية لعدد من مشاريع الري في مختلف مناطق المملكة . وحيث ان تلك الدراسات اظهرت وجود اسباب تستدعي اجراء تعديلات على بعض مواد القانون وحيث ان السلطة مضطرة الى توزيع الوحدات الزراعية في مشروع ري وادي الضليل التي هي في مراحلها التنفيذية الاخيرة كما انها ستباشر قريبا جدا في انشاء عدد من مشاريع الري الجديدة فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون المعدل للاسباب التالية : -

١ - السكان في منطقة وادي الاردن هم اما ملاكون يزرعون اراضيهم بانفسهم او ملاكون يستغلون اراضيهم بالذبات او عن تأجيرها الى مزارعين او مزارعين يعملون نظير اجر في حين ان السكان في منطقة ري وادي الضليل ، مثلا منهم جميعا ملاكون واراضيهم غير مستغلة لعدم توفر المياه لها واختلاف هذا الوضع استدعى تعديل الفقرة (و) من المادة (٢٣) وقصر احكامها على منطقة مشروع قناة الغور الشرقية فقط حتى يتسنى وضع نظام خاص بكل مشروع ري على حده بما في ذلك مشاريع توطین البدو وهذا ما هدف اليه تعديل الفقرة (ز) من المادة (٢٣) .

٢ - اما بنسبة للتعديل الثاني المتعلق بالفقرة (أ) من المادة (٢٦) فلان تلك الفقرة اعتمدت اسابنا واحدا لاسترداد النفقات الانشائية والفنية والادارية من المزارعين ورد على سبيل الحصر ، وهو اساس دونات وحداثهم الزراعية .

واذا كان هذا الاساس يصلح تطبيقه على منطقة مشروع قناة الغور الشرقية باعتبار ان تلك المنطقة كانت مروية في الاصل بمياه سطحية فانه لا يصلح اعتماده في مناطق مشاريع الري الاخرى التي ستروى من مصادر المياه الجوفية .

وبموجب التعديل المقترح يمكن لاسترداد النفقات من المستفيعين اعتماد اساس اخرى غير اساس عدم الدونات مثلا اعتماد كميات المياه المستهلكة كأساس لاسترداد النفقات أو كميات المياه وعدد الدونات وذلك حسب طبيعة كل مشروع على حده .

## قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩

## قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية

\*\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
١٤ - تعني عبارة « منطقة مشروع ري » اية منطقة ري تقرر السلطة انشاء مشروع ري فيها . وتعني عبارة « منطقة المشروع » منطقة مشروع قناة الغور الشرقية المبينة على الخارطة رقم ( ل ي م / ١٨ ) المربوط نسخة اصلية عنها بالقانون الاصلي والتي تعتبر جزءا منه واية منطقة اخرى يقرر مجلس الوزراء من آن لآخر بتنسيب من السلطة انها داخله ضمنها وتكون مشروعا قائما بذاته .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصلي كما يلي :

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

و - على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الاراضي القابلة الري ضمن منطقة المشروع على ان تتم الاولوية في الاختيار كما يلي :  
في الدرجة الاولى : الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم بالذبات في منطقة المشروع .  
في الدرجة الثانية : الى المزارعين المتهنين الذين يقيمون في منطقة المشروع .  
في الدرجة الثالثة : الى المزارعين المتهنين من سكان القضاء .  
في الدرجة الرابعة : الى المزارعين المتهنين من سكان الاقضية الاخرى .  
في الدرجة الخامسة : الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم عن طريق التأجير او الزراعة ضمن منطقة المشروع .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ز - على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة في الاراضي القابلة لري ضمن اية منطقة مشروع ري لانشمله احكام الفقرة (و) من هذه المادة وفق نظام خاص لكل مشروع على حده تقرر السلطة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
أ - السلطة ان تسرد جميع اربعض النفقات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على اي مشروع من مشاريعها من المتصرفين بحسب نظام تستصدره السلطة لهذا الغرض .

(٣)

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقت ؟

الجميع : موافقون .

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم

المادة كما وردت من مجلس النواب	اجراءات اللجنة القانونية
المادة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٢٧/١/١٩٧٠ البند (٨) .
المادة المعمول بها	المادة كما وردت من الحكومة
نص الفقرة من المادة (٢) يعني عبارة (التجهاد الاعادة العامة) التجهاد الذي تنجزها الوزارة في نهاية التعليم الازاعي .	نص المادة ١٨ من القانون الاصيل وما طرأ عليها من تعديلات وبيد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .
نص المادة ١٨ يعني في المرحلة الثانوية الا ان يحل التجهاد الاعادة العامة او ما يدخلها ، اما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها لتقدم هذا التخصص فتعطي مهلة سنتين من قضا هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .	تعمل المادة ٣٣ بتطلب ما جاء في الفقرة (ل) منها والاستعاضة عنه بـ : — تقديم التواصي بشأن الاسس المتعلقة باقرار نتائج امتحان ل — شهادة الدراسة الثانوية العامة الى الوزارة .
نص الفقرة (ل) من المادة ٣٣ يعني — تقديم التواصي بشأن الاسس المتعلقة باقرار نتائج امتحان ل — شهادة الاعادة العامة ، وشهادة الاساتذة الثانويين العامة من الوزارة .	

مجلس الاعيان



المادة كما وردت من مجلس النواب	أجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
موافقة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٢٧/١/١٩٧٠ البند (٨) .
المادة كما وردت من الحكومة	المادة (٥٤) من القانون الاصل وما طرأ عليها من تعديل وبعد رقم المراء الاحققة على هذا الاساس .
المادة الممول بها	نفس المادة (٥٥) تجري الوزارة امحالاتها عاما في نهاية المطاف الا ان امية منح الطلاب الاجئين فيه شهادة تسمى (الشهادة الاعيادية العامة) وتكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة .
نفس المادة (٥٥)	نفس المادة (٥٥) تستوفي رسوم الامتحانات لشعالي (الاعيادية العامة) والرسوم القانونية (المادة ٥٧) - التي تجريها الوزارة بتمتضي نظام خاص عين فيه مقدار الرسوم وطريقة تحصيلها واجور المعلمين في الامتحانات وكيفية دفعها وكل ما يتعلق بذلك .

المادة كما وردت من مجلس النواب	أجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
موافقة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٢٧/١/١٩٧٠ البند (٨) .
المادة كما وردت من الحكومة	المادة (٥٨) من القانون الاصل حسبما عدلت بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ والاستضافة من كلمة (امتحاني) بكلمة (امتحان) وشطب عبارة (الشهادة الاعيادية العامة) والورادة في الفقرة (ب) منها .
المادة الممول بها	نفس المادة (٥٨) ١ - على الوزارة ان تفرص على الورق محتوى المادة (٥٨) من القانون الاصل حسبما عدلت بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ والاستضافة من كلمة (امتحاني) بكلمة (امتحان) مقاييس صانعة وثانية بقدر المستطاع لمعرفة تحديات الطلاب وتحصيلهم . ب - قرارات الوزارة المتعلقة باجراءات وشائج امحاني (الشهادة الاعيادية العامة) و (شهادة الدراسة الثانوية العامة) لا تخضع للدين لاسم اي مرجع قضائي .

مكتبة من الاصل

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩

## قانون معدل لقانون التربية والتعليم

\*\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي بالغاء العبارة التالية التي وردت فيها :

« تعني عبارة الشهادة الاعدادية الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية التعليم الازمائي » .

المادة ٣ - تلغى المادة (١٨) من القانون الاصلي وما طرأ عليها من تعديلات ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٤ - تعدل المادة (٣٣) من الفصل الثامن بصيغته الواردة في القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ بشطب ما جاء في الفقرة (ل) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ل - تقديم التراخيص بشأن الاسس المتعلقة باقرار نتائج امتحان ( شهادة الدراسة الثانوية العامة الى الوزارة ) .

المادة ٥ - تلغى المادة (٥٥) من القانون الاصلي وما طرأ عليها من تعديل ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ٥٧ من القانون الاصلي وما طرأ عليها من تعديل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٥٧ -

تستوفى رسوم امتحان ( شهادة الدراسة الثانوية العامة ) الذي تجريه الوزارة بمقتضى نظام خاص .  
تعين فيه مقدار الرسوم وطريقة تحصيلها واجور العاملين في الامتحانات وكيفية دفعها وكل ما يتعلق بذلك .

المادة ٧ - تعدل المادة (٥٨) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ بالاستعاضة عن كلمة ( امتحائي ) بكلمة ( امتحان ) وشطب عبارة ( الشهادة الاعدادية العامة ) والواحدة في الفقرة (ب) منها .

## الاسباب الموجبة

## لتعديل قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

## والغاء امتحان الشهادة الاعدادية :

نظر لضرورة التخطيط التربوي الصحيح ، ولارساء التربية والتعليم على اسس تربوية صحيحة ، لسان وزارة التربية والتعليم رأيت الاستعجال في استصدار القانون المؤقت ، وذلك كي تتمكن من اعداد الخطة العشرية للتربية والتعليم التي على اساسها تقدمت الوزارة بطلب قرض تمويل من البنك الدولي واستقدمت شركة امريكية استشارية لدراسة المشاريع الانمائية التربوية التي قدمت للبنك الدولي :

بني الغاء الشهادة الاعدادية على الاعتبارات التربوية التالية :

١ - ان جميع الدول المتقدمة تربوياً والتي كانت تنبئ نظام الامتحانات العامة لم تعد تستعمل هذه الامتحانات الا في نهاية المرحلة الثانوية .

٢ - ان الامتحانات العامة ، وخصوصاً اذا كانت مقتصرة على امتحانات التحصيل ، ليست اداة دقيقة امينة نحولنا ان نقول ان طالب انه يستحق التعليم الثانوي وعن آخر انه لا يستحق ذلك :

٣ - ان الامتحانات العامة ، وخصوصاً لطلاب تراوح اعمارهم ما بين الخامسة عشرة والسادسة عشرة ، تسبب لبعض الطلاب الاضطراب والقلق النفسي مما ينتج عنه رسوب بعض من عرف عنهم التفوق في مدرستهم ؟

٤ - هناك ما يسميه المربون بالحالات الماشية في الامتحانات العامة ( على الحقة ) فن قال ان الطالب الذي يحصل على علامة (٤٩) لا يستحق التعليم الثانوي ومن يحصل على علامة (٥٠) يستحق التعليم الثانوي ؟! وهذه الحالات الماشية عديدة .

٥ - هناك عدد لا يستهان من الطلاب الذين لا يظهر تفوقهم وامتيانهم في سن مبكرة ، اذ يوجد عدد من الطلاب الذين لو اتاح لهم اكمال دراستهم في المرحلة الاعدادية لظهروا تفوقاً وابداعاً لم يظهر منهم من قبل ذلك .

٦ - ان الجو العام الذي يتم فيه الامتحان وما يصاحبه من اجراءات مستعجلة لتصحيح الاوراق واخراج النتائج واعلانها وتشغيل الاعداد الكبيرة من المعلمين والموظفين خلال اجازتهم الصيفية كل ذلك لا يجعل ما يستخلص من نتائج هذه الامتحانات موضع الثقة والاعتماد الكاملين .

٧ - يقول الذين يوجهون للامتحانات العامة التي هدفها تدر الطلاب وليس تصنيفهم ، يقولون يجب ان يكون الطالب هو العنصر الاخير الذي يحاسب لانه ان رسب فهو ضحية عدة عناصر معروفة في العملية التربوية مثل المعلم والمتعلم والكتاب المدرسي والوسائل التعليمية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليه .

٨ - وزارة التربية تعتقد ان الفرد الذي يتاح له اي نوع من التعليم بعد المرحلة الاعدادية يؤدي دوره في المجتمع بصورة افضل مما لو اقف تعليمه عند نهاية المرحلة الاعدادية .

هكذا جاء الاصلي



## الاسباب الموجبة

## لاصدار القانون المعدل لقانون التربية والتعليم

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ بقانون مؤقت

كان من موجبات استصدار القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩ فيما يتعلق بالغاء امتحان الشهادة الاعدادية العامة ما يلي :

اولا - افساح المجال امام مختلف اجهزة وزارة التربية والتعليم لاعداد الترتيبات الضرورية للسنة الدراسية الحالية الناتجة عن السماح بعودة الراسين في امتحان الشهادة الاعدادية في مدارس الحكومة الى مدارسهم وقد تم هذا عندما كان المجلس التاني المؤقت في اجازته العادية .

ثانيا - وضع الطلاب والمعلمين وعمليا في جو تربوي صحيح منذ بدء السنة الدراسية ، فقد كان طلبة الصف الثالث الاعدادية في ظل امتحان الشهادة الاعدادية العامة يدرسون فقط لاجل النجاح في الامتحان العام . وقد ادى ذلك الى اهمال النواحي الاخرى للمعملية التربوية ، اما بعد الالغاء فان وزارة التربية والتعليم تعتقد بان الجو الدراسي سيتغير ايجابيا بما في ذلك طبيعة العلاقة بين الطالب والمعلم .

ثالثا - شعرت وزارة التربية ان خطوة الغاء الشهادة الاعدادية لا بد وان يتبعه تفكير في الخطوات التربوية البديلة . والتفكير في البديل لا بد وان يشرع في وضعه ابتداء من السنة الدراسية باسرع وقت ممكن .

- ٤ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب مع تعديل اللجنة عليه ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس والصيغة التي سيعاد فيها الى مجلس النواب .

مادة ٤٧ من القانون الاصل والبيان الجديد		مادة ٤٧ من القانون الاصل والبيان الجديد
مادة ٤٧ من القانون الاصل	مادة ٤٧ من القانون الاصل	مادة ٤٧ من القانون الاصل
تعمل المادة ٤٧ من القانون الاصل والبيان الجديد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :	تعمل المادة ٤٧ من القانون الاصل والبيان الجديد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :	تعمل المادة ٤٧ من القانون الاصل والبيان الجديد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
١ - مع مراعاة احكام المادة ٣٦ من هذا القانون اذا انيت خدمة الموظف غير المصنف بـ ١٠ اشغالة وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءا من اثنى عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة على خمسين دينار في اية حالة .	١ - مع مراعاة احكام المادة ٣٦ من هذا القانون اذا انيت خدمة الموظف غير المصنف بـ ١٠ اشغالات وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءا من اثنى عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة على خمسين دينار في اية حالة .	١ - مع مراعاة احكام المادة ٣٦ من هذا القانون اذا انيت خدمة الموظف غير المصنف بـ ١٠ اشغالات وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءا من اثنى عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة على خمسين دينار في اية حالة .
مادة ٤٨ من القانون الاصل والبيان الجديد	مادة ٤٨ من القانون الاصل والبيان الجديد	مادة ٤٨ من القانون الاصل والبيان الجديد
تعمل المادة ٤٨ من القانون الاصل والبيان الجديد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :	تعمل المادة ٤٨ من القانون الاصل والبيان الجديد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :	تعمل المادة ٤٨ من القانون الاصل والبيان الجديد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :
١ - اذا انيت خدمة الموظف غير المصنف بـ ١٠ اشغالات وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءا من اثنى عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة على خمسين دينار في اية حالة .	١ - اذا انيت خدمة الموظف غير المصنف بـ ١٠ اشغالات وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءا من اثنى عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة على خمسين دينار في اية حالة .	١ - اذا انيت خدمة الموظف غير المصنف بـ ١٠ اشغالات وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءا من اثنى عشر جزءا من راتبه الشهري الاخير من كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد المكافأة على خمسين دينار في اية حالة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٣ / البند (٤)

موافقة كما وردت من الحكومة

ملحوظة مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠

مجلس الاعيان

## الاسباب الموجبة

لما كانت خدمة الموظفين غير المصنفين منذ تاريخ ١٩٤٣/٤/١ غير نابعة للتقاعد فانهم عند انفصالهم عن الخدمة لا يكون لديهم راتب تقاعد يساعدهم على المعيشة ومراعاة لوضعهم هذا فقد وجد ان من العدالة رفع المكافأة التي تعطى لهم عند انتهاء خدماتهم اذ ان المكافأة المخصصة لهم حالياً زهيدة نسبياً.

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤٧ من القانون الاصيل

بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - مع مراعاة احكام المادة ٢٦ من هذا القانون اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف بغير الاستقالة وكانت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءاً من اثني عشر جزءاً من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته .

المادة ٣ - تعدل المادة ٤٨ من القانون الاصيل بشطب عبارة بشرط ان لا تزيد على ( ثلاثمائة دينار ) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها .

- ٥ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب وكما عدلته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيجاد بها الى مجلس الاعيان .

قانون موقت رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٦٩

## قانون معدل لقانون التربية والتعليم

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل باضافة تعريف كلمة المجلس بعد تعريف كلمة الوزير كما يلي :-

تعني كلمة المجلس : مجلس التربية والتعليم في الوزارة والمؤلف بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى الفصل الثامن من القانون الاصيل ( المواد ٢٧-٥٤ ) ويستعاض عنه بما يلي :

## التصل الثامن

## مجلس التربية والتعليم

المادة ٢٧ - يتألف المجلس من :

- ١ - وزير التربية والتعليم رئيساً
- ٢ - رئيس الجامعة الاردنية عضواً
- ٣ - رئيس ديوان الموظفين عضواً
- ٤ - وكيل وزارة التربية والتعليم عضواً
- ٥ - ممثل عن مجلس الاعمار عضواً
- ٦ - ممثل عن مؤسسة رعاية الشباب عضواً
- ٧ - ثلاثة مديرين من الوزارة من بين ذوي العلاقة في شؤون المناهج والتخطيط والاشراف على التعليم أعضاء
- ٨ - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة عضواً
- ٩ - ممثل عن المؤسسات التعليمية الاهلية عضواً
- ١٠ - خمسة من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بامور التربية والتعليم من غير موظفي الوزارة أعضاء

هكذا من الاصل



المادة ٢٨ - يعين مجلس الوزراء بتسليم من الوزير اعضاء المجلس المذكورين في البنود ٥ - ١٠ من المادة ٢٧ . ويتخذ لمجلس الوزراء اعفاء هؤلاء الاعضاء من العضوية واستبدالهم باعضاء آخرين بتسليم من الوزير .

المادة ٢٩ - تكون مدة العضوية للاعضاء في المجلس خمسة اعوام .

المادة ٣٠ - يشترط في كل عضو من الاعضاء المذكورين في البنود ٦-٩ من المادة (٢٧) ان يكون جامعاً :

المادة ٣١ - أ - ينتخب المجلس سنوياً من بين اعضائه نائباً للرئيس بالاقتراع السري ليقوم بمهام الرئيس عند غيابه .

ب - يعين الوزير للمجلس اميناً للسر متفرغاً من بين كبار موظفي الوزارة تتوافر فيه الشروط الواردة في المادة ٣٠ اعلاه يساعد عدد من الموظفين بالقدر الذي تتطلبه مهام المجلس . ويحضر جميع جلسات المجلس دون ان يحق له التصويت ، ويتولى القيام بالمهام التي يكلفه بها المجلس ، ويكون ارتباطه برئيس المجلس .

المادة ٣٢ - يتكون النصاب القانوني للمجلس من اثني عشر عضواً وتصدر قراراته بالاجماع او باغلبية عشرة اصوات على الاقل .

المادة ٣٣ - يناط بالمجلس المهام التالية :

أ - تقديم التواصي الى الوزير بشأن تنفيذ السياسة التربوية في المملكة المنصوص عليها في الفصل الثاني من هذا القانون .

ب - تسبب مشاريع تعديل قانون التربية والتعليم والانظمة والتعليمات المنبثقة عنه الى المراجع الرسمية المختصة بواسطة الوزير .

ج - دراسة مشروع موازنة الوزارة وتقديم التواصي بشأنها الى الوزارة .

د - تقديم المشورة للوزير بشأن انشاء المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد والمراكز الثقافية الحكومية والخاصة .

هـ - وضع الاسس العامة الواجب اتباعها في اعداد المناهج الدراسية .

و - الموافقة على المناهج الدراسية .

ز - الموافقة على اي تعديل او تغيير يقترح على المناهج الدراسية .

ح - وضع الاسس والشروط الواجب توافرها في الكتب المدرسية قبل تقريرها .

ط - الموافقة على الكتب المدرسية المقترحة .

ي - اقرار اي تعديل او تنقيح يقترح على الكتب المدرسية المقررة .

ك - تأليف لجان فرعية من المختصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الامور الفنية .

ل - تقديم التواصي بشأن الاسس المتعلقة باقرار نتائج امتحاني ( الشهادة الاعدادية العامة ) و ( شهادة الدراسة الثانوية العامة ) من الوزارة .

م - اعطاء المشورة للوزير في اي امر من الامور التي يرى ضرورة لابتداء الرأي فيها .

المادة ٣٤ - تفقد وزارة التربية والتعليم قرارات المجلس في حدود ما نصت عليه المادة (٣٣) من هذا القانون .

#### المناهج والكتب المدرسية

المادة ٣٥ - ينشأ في الوزارة قسم يسمى ( قسم المناهج والكتب المدرسية ) تكون مهمته ما يلي :

أ - تهيئة الدراسات الفنية والبحوث العلمية ، والاشراف على التجارب التربوية والقيام بغيرها من الاعمال التي يكلفه بها المجلس والوزارة فيما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية ويستعين بمن شاء من اعضاء الهيئات التربوية وموظفي الوزارة والموجهين التربويين والبراء والمختصين .

ب - القيام بتنسيق اعمال اللجان الفرعية التي يشكها المجلس ودراسة تقاريرها ونتائج اعمالها ، وتقديم مقترحاته بشأنها الى المجلس .

ج - الاتصال بالاقسام المختلفة في الوزارة ، والموجهين التربويين ، والاداريين ، ومندري المدارس وبأعضاء الهيئات التربوية في المؤسسات التعليمية ، لتقديم مقترحاتهم بشأن المناهج والكتب المدرسية ، ودراسة هذه المقترحات وعرض نتائج هذه الدراسة على المجلس .

د - تزويد الوزارة بنتائج اعمال المجلس والقسم في جميع ما يخص المناهج والكتب المدرسية .

هـ - تنفيذ الاجراءات العملية التي تتعلق بتأليف الكتب المدرسية وطرح عطاءاتها ، وطباعتها ، وتوزيعها ، والاشراف على توزيعها او بيعها .

المادة ٣٦ - يتألف قسم المناهج والكتب المدرسية من :

أ - رئيس وعقد من الاعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصاً في مجال من مجالات المباحث التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب - حيوان له رئيس يتولى تصريف وتنظيم المكاتبات الخاصة بالقسم او بغيره من اقسام الوزارة ويرتبط بمدير التعليم الذي يتبعه القسم .

هكذا على الأصل

ج - مكتب لكتب المدرسية يرأسه احد اعضاء القسم ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والاجراءات العملية التي تتعلق بالكتب المدرسية المشار اليها في الفقرة (هـ) من المادة (٣٥) ويكون صلة الوصل بين القسم والموظفين والطابعين والناشرين .

المادة ٣٧ - لا يجوز تغيير المناهج الابدع مضي ست سنوات دراسية على بدء تنفيذها ، غير انه يجوز تعديلها خلال هذه المدة اذا رأى المجلس ضرورة لذلك .

المادة ٣٨ - لا يجوز لاحد من اعضاء المجلس او لامين سره او لرئيس قسم المناهج والكتب المدرسية او لعضائه القيام بتأليف الكتب المدرسية او جمعها او ترجمتها سواء اكان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر .

المادة ٣٩ - يتبع في اختيار الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة وفي الحالات الخاصة يلجأ الى طريقة التكليف او طريقة الاختيار من السوق الحرة او طريقة الترجمة .

المادة ٤٠ - اذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الاقل في صحيفتين يوميتين محليتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب ، وفق الشروط التي يعينها المجلس .

المادة ٤١ - يقرم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي يؤلفها المجلس هذه الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات الى المجلس .

المادة ٤٢ - اذا تقرر اتباع طريقة التكليف يطلب القسم بموافقة المجلس الى شخص او اكثر من المتخصصين ذوي الخبرة اعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المناهج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .

المادة ٤٣ - يتولى القسم ادخال اي تعديل او تنقيح يقرره المجلس على اي كتاب مدرسي مقرر ويكون ذلك اما بتكليف مؤلفه او غيره من المتخصصين .

المادة ٤٤ - لا يسمح لتدريس اي كتاب في المؤسسات التعليمية في المملكة الا اذا وافق عليه المجلس وفق احكام هذا القانون .

المادة ٤٥ - أ - في حالة تقرير كتاب مدرسي يصرف لمؤلفه مبلغ سبعمائة وخمسين ديناراً حداً أعلى وفق نظام خاص ويصبح هذا الكتاب ملكاً للوزارة .

ب - يستثنى من احكام الفقرة السابقة الكتب المدرسية المقررة بطريقة الاختيار من السوق الحرة .

ج - في حالة تقرير كتاب مدرسي في مبحث اللغة الاجنبية سواء بطريقة المسابقة الحرة او بطريقة التكليف يقدر المجلس المكافأة المالية التي يستحقها المؤلف ويصبح هذا الكتاب ملكاً للوزارة الا اذا نصت شروط الاتفاقية مع المؤلفين او الناشرين على خلاف ذلك ، وذلك بتنسيب من المجلس وبموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٦ - أ - يشرف مؤلف الكتاب على طباعته وتدقيق ملاحظاته في الطبعة الاولى دون اجر وفي حالة تعلل قيامه بذلك يكلف المجلس شخصاً آخر للاشراف على طباعته مقابل اجره تحسم من مكافأة المؤلف .

ب - اما في الطباعات التالية فتدفع مكافأة الى مؤلف الكتاب او غيره ممن يكلفهم المجلس للاشراف على طباعته وتدقيقه .

المادة ٤٧ - اذا تقرر ترجمة كتاب ليكون كتاباً مدرسياً . يدفع الى مترجمه اجرا بموجب احكام الفقرة (أ) من المادة (٤٥) من هذا القانون .

المادة ٤٨ - أ - تدفع الى اي شخص يكلفه المجلس بتعديل او تنقيح اي كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب وما يبذله من جهد في هذا السبيل .

ب - تدفع مكافأة مناسبة لاعضاء اللجان الفرعية التي يؤلفها المجلس من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .

المادة ٤٩ - يدفع الى كل عضو من اعضاء المجلس والى امين سر المجلس ورئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واعضاء القسم مكافأة مناسبة .

المادة ٥٠ - يصدر نظام خاص يحدد مقدار المكافأة والاجور الوارد ذكرها في هذا القانون .

المادة ٥١ - تطبع الكتب المدرسية المقررة وفق الاصول المرعية .

المادة ٥٢ - أ - يحدد قسم المناهج مع الجهات الحكومية المختصة اسعار الكتب المدرسية المقررة التي تعرض للبيع على اساس سعر الكلفة واطافة نسبة مئوية لا تتجاوز ١٥٪ .

ب - يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية على جميع المدارس والجهات المعنية .

المادة ٥٣ - توزع الكتب المدرسية المقررة مجاناً على طلاب المرحلة الالزامية في جميع المدارس الحكومية مرة واحدة في السنة ، وفيها عدا ذلك تباع بالاسعار المحددة .

المادة ٥٤ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية وفق تعليمات تضعها الوزارة .

هكذا منه لأصل



## الاسباب الموجبة

## لتعديل قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

## انشاء مجلس التربية والتعليم

ضمانا لاستقرار السياسة التربوية وتطويرها ، واتساقا مع فلسفة التربية والتعليم واهدافها العامة والخاصة المنصوص عليها في قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ ، واقتناع وزارة التربية والتعليم بسان السبيل الى ذلك هو اشتراك المعنيين من الرسميين ذوي العلاقة مع الاشخاص ذوي الخبرة والرأي من القطاع الخاص في رسم السياسة التربوية والعمل على تطويرها ، تقتضي المصلحة اجراء التعديل المقترح على قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ .

## الاسباب الموجبة

## لاصدار القانون المعدل لقانون التربية والتعليم

## رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بقانون مؤقت

أن طبيعة المهام والمسؤوليات التي تضمنها القانون المعدل الجديد تطلب التنفيذ خلال العطلة الصيفية ( حزيران ، تموز آب ١٩٦٩ ) والتي يكون فيها مجلس الامة الموقر في اجازته المقررة . ولم يكن من مصلحة التعليم تأجيل تنفيذ هذه المهام والمسؤوليات حتى موعد افتتاح دورة المجلس العادية التي بدأت في تشرين الاول ١٩٦٩ ، اي بعد موعد بدء العام الدراسي الحالي ١٩٧٠/٦٩ ، لذا اقتضت المصلحة اصدار هذا القانون المعدل بقانون مؤقت .

وفيما يلي بعض المهام والمسؤوليات المنوطة بها والتي انيطت بمجلس التربية والتعليم بموجب هذا القانون :-

- ( ١ ) تقديم النواصي بشأن الاسس المتعلقة بالقرار نتائج الامتحانات العامة ( الثانوية العامة والاعدادية العامة ) والتي ستظهر خلال شهر تموز .
- ( ٢ ) تقديم المشورة بشأن انشاء المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد والمراكز الثقافية الحكومية والخاصة ، والتي يجب ان يتم في عطلة الصيف القادم بالنسبة للعام الدراسي الجديد .
- ( ٣ ) تطلب الخطة التربوية العشرية القادمة ، والتي تعمل وزارة التربية والتعليم على وضعها ، اهدانا واسسا واضحة تصاغ بموجبها هذه الخطة . وتقتضي الضرورة ان تكون هذه الخطة جاهزة في وقت لا يتعدى الصيف القادم ، لاستكمال المفاوضات مع البنك الدولي لتمويل بعض مشاريع وزارة التربية والتعليم والتي بدأت في شهر نيسان من هذا العام ( ١٩٦٩ ) .

( ٤ ) الموافقة على المناهج الدراسية المختلفة واهم هذه المناهج هي مشاريع مناهج المرحلة الثانوية الاكاديمية والمهنية التي ينبغي البت فيها خلال عطلة الصيف ليتسنى للوزارة تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي وقتها .

( ٥ ) تنسيق مشاريع انظمة وتعليمات متبقة عن القانون ، الى المراجع المختصة وهي مشاريع عاجلة وملحة ينبغي اصدارها خلال العطلة الصيفية وقبل ابتداء العام الدراسي المقبل بغية توفير المناخ المناسب لانظام الدراسة والتعليم وفق هذه الانظمة والتعليمات .

وبعبارة موجزة فان تأخير اصدار هذا القانون حتى دورة مجلس الامة العادية يعني تأخير تنفيذ مشروعات وزارة التربية والتعليم اللازمة لتأمين تعليم المواطنين بالشكل المناسب مدة عام ونصف على الاقل .

- ٦ -

## السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة القانونية فيما يتعلق بالقانون رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الارواقف والشؤون والمناسبات الاسلامية ؟  
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي سيعاد بها الى مجلس النواب الموقر » .

هكذا حذو الأصل

لمحركات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ الملل لقانون الاوقاف والثغور والتقسيمات الاسلامية

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	موافقة كما وردت من الحكومة ومجلس النواب المقرر . انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ٥ ) المؤرخ في ٩٧١/٢/٢٣ / البند ( ٦ )
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعمل المادة ( ٢ ) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر ما دونه في الفقرة ( ج ) منها وكل ذلك المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف
نفس الفقرة ج من المادة ( ٢ )	تتأخر مؤسسة مالية خاصة لصناديق الايتام تربط مباشرة الاوقاف والثغور والتقسيمات الاسلامية وهذه الثانية تنفي المادة ١٦ و١٧ من قانون الايتام رقم ١٩ لسنة ١٩٥٣ وتكون دائرة الاوقاف والثغور والتقسيمات الاسلامية للصلاحيات الممنوحة لمجلس الايتام بموجب القانون المذكور او اي نظام صادر بمرجعية للمجلس ان يفتح عواقبه على مجلس الوزراء الاتفئة اللازمه لادارة صناديق الايتام ويستمر موظفو صناديق الايتام القائمين على العمل بتاريخ صدور هذا القانون بتاريخ وروايتهم من صندوق الخيرية .
نفس المادة ( ٢ )	نفس المادة ( ١١ )

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
اصرت اللجنة القانونية على قرارها السابق المتضمن قبول هذه المادة بالنص التالي ( يعاقب بالحبس من شهر الى سنة او بالغرامة من ١٠ - ١٠٠ دينار او بكلا العقوبتين كل من يخالف احكام الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ١٤٢/٦٦ ) انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ٥ ) البند ( ٦ )	موافقة كما وردت من الحكومة	ب - يشرف على الايتام على : ١ - اذات اموال الايتام . ٢ - الاتفاق على القاصرين وعسارة عقاراتهم . ٣ - عسابة الارصاء . تضاف المادة الجديدة التالية بعد المادة ( ١١ ) مباشرة من القانون الاصيل تحت رقم ١٢ ويعد ترقيم المواد - اللاحقة على هذا الاساس . المادة ١٢ : كل من يخالف احكام هذا القانون او اي نظام صادر - يتعاقب يعاقب بالحبس من شهر الى سنة او بالغرامة من ١٠ الى ١٠٠ دينار او بكلا العقوبتين .	ويعتمد بحقيهم في التصاعد الى ان يبررى امرهم بنظام خاص ، على ان يحفظ حقوقهم للكسبية . ليس ما اصل بالقانون الاصيل

هكذا منه الاصل

## الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦

١ - بخصوص المادة (١١) من القانون الاصلي :

تقضي المادة ١١ من القانون الاصلي (قانون الاوقاف رقم ٦٦/٢٦) بالغاء المادتين (١٢ و ١١) من قانون الايتام ٥٣ / ٦٩ وان تتولى دائرة الاوقاف الصلاحيات المغطاه لمجلس الايتام المنصوص عنها في المادتين المذكورتين من قانون الايتام وهي صلاحيات تتعلق بادانات الايتام وانشاء مؤسسة مالية لهذه الصناديق . غير ان كثيرا من شؤون الايتام بقيت منوطة بالمحاكم الشرعية بموجب احكام قانون الايتام واحكام نظام التركات . ولما كان مرجع المحاكم الشرعية هو قاضي القضاء وليس وزير الاوقاف او مجلس الاوقاف . لذلك فان تعيين مرجع واحد يتولى كافة شؤون الايتام اضمن لتحقيق المصلحة المتوخاه الامر الذي يتطلب الغاء المادة ( ١١ ) من قانون الاوقاف رقم ٦٦ / ٢٩ والاستعاضة عنها بالمادة ( ٣ ) من القانون المؤقت رقم ٦٨/٥٣ ولاعادة ربط كافة شؤون الايتام بدائرة قاضي القضاء .

٢ - بخصوص الفقرة (ج) من المادة ٢ من القانون الاصلي

ان هذه الفقرة بحسب النص الاصلي تستثني المساجد التي لا يتفق عليها من موازنه الاوقاف من تعريف عبارة ( الاوقاف والشؤون الاسلامية ) الامر الذي لا يتمكن معه وزارة الاوقاف من ممارسة الصلاحيات المنصوص عنها في نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ بالنسبة للمساجد المشار اليها وخاصة ما يتعلق بشؤون الوعظ والارشاد وبما ان المصلحة تتطلب توحيد علاقة وزير الاوقاف بالنسبة لجميع المساجد ، لذلك اصبح من الضروري توسيع تعريف عبارة ( الاوقاف والشؤون الاسلامية ) بحيث تشمل المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف .

٣ - بخصوص المادة (٤) من القانون المؤقت رقم ٦٨/٥٣ :

بما ان الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ يعالج موضوع الاشراف على اجهزة الوعظ والارشاد ومراقبة الوعظ والخطباء والائمة والمدرسين . الخ ، ومن اجل ضمان تنفيذ احكام الفصل الرابع المشار اليه بمنع اية تجاوزات او مخالفات للملك تتطلب المصلحة فرض عقوبة بحق المخالفين لاحكامه .

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في الفقرة (ج) منها :

« وكذلك المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف »

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

١- أ - يؤسس في مركز كل محافظة اولواء او قضاء يختاره قاضي القضاء مجلس مؤلف من :

١ - القاضي الشرعي رئيسا

٢ - مدير الايتام عضوا دائما

٣ - احد موظفي وزارة المالية يختاره قاضي القضاء بعد موافقة وزير المالية

٤ - عضوين آخرين يعينهما قاضي القضاء بتنسيب من القاضي الشرعي

ب - يشرف مجلس الايتام على :

١ - ادانات اموال الايتام

٢ - الاتفاق على القاصرين وعمارة عقاراتهم

٣ - محاسبة الاوصياء

المادة ٤ - تضاف المادة الجديدة التالية بعد المادة (١١) مباشرة من القانون الاصلي تحت رقم ١٢ ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ١٢ :

يعاقب بالحبس من شهر الى سنة او بالغرامة من ١٠ - ١٠٠ دينار او بكلاهما العقوبتين

كل من يخالف احكام الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ .

هكذا عند الاصل



السيد رئيس الوزراء :

القانون المؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ، معلوم للمجلس الكريم ان هذا القانون نحن الغناه بقانون مؤقت سيأتي الى هذا المجلس عما قريب .

السيد المقرر :

دولة الرئيس ، القانون المؤقت الذي اشترت اليه لا يزال موجود في مجلس النواب .

( ب ) :

السيد نائب الرئيس :

يتلى القرار رقم ( ٦ ) .

السيد المقرر :

قرار رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٧١ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبدالرحيم الواكد والعضو معالي السيد عبدالرحمن خليفه والعضو معالي السيد اسطاس حنايا .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالية عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتديقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ قانون الصحة العامة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

٢ - رفض مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية بسبب ان ما تضمنته من احكام ومواد قد ادخلت في صلب القانون الاصلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه في الفقرة الاولى من هذا القرار واصبحت لا لزوم لها وهي :-

أ - القانون المؤقت رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الصحة العامة .

ب - القانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الصحة العامة .

ج - مشروع القانون المعدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٩ .

د - القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الصحة العامة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . للجنة القانونية

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

( ١ )

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ قانون الصحة العامة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة .

## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١ قانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الصحة العامة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### الفصل الأول

#### تعريف

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الملكية	الملكية الأردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الصحة
الوزير	وزير الصحة العامة او من ينوبه
المدير	مدير صحة المحافظة او اللواء وممارس صلاحيات الطبيب وواجباته
الطبيب	اي طبيب صحة موظف في وزارة الصحة ويشمل طبيب البلدية .
الطبيب المخاز	اي شخص مجال بممارسة الطب بمقتضى هذا القانون :
طبيب البلدية	اي طبيب موظف في اي مجلس بلدي او قروي .
الندائرة	دائرة الصحة .
المنطقة المحلية	المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة الامانة او منطقة المجلس البلدي او المجلس القروي .

هكذا عند الاصل

المجلس البلدي	المجلس المشكل بمقتضى قانون البلديات ويشمل مجالس الامانات .
المجلس القروي	المجلس المشكل بموجب قانون ادارة القرى او اي قانون يخل محله .
الحاكم الاداري	المحافظ او المصرف او مدير القضاء او مدير الناحية .
الموظف المفوض	اي مفتش صحة او مأمور صحة او مأمور صحة بلدي او اي موظف مفوض من المدير خطياً .
السلطة المحلية	المجلس البلدي او المجلس القروي .
الأرض	تعي الأرض وما عليها كما تشمل المياه والاقنية والآبار والحفر .
بناء	اي دار او محل تجاري او انشاء قائم على الأرض مأهولا كان او غير مأهول كما تشمل اي قسم من البناء او ملحقاته .
المقار	تعي الأرض والبناء كما عرفا اعلاه
المعمل	اي مصنع او ورشة او مكان عمل .
السفينة	اي باخرة او زورق شراعي او بخاري ولاية وسيلة نقل مائي .
وسيلة النقل العمومية	الطائرة او اي نوع من وسائل النقل ذات العجلات التي تسير او تجر بواسطة القوة الميكانيكية او الحيوانات .
المسؤول	فيما يتعلق بالمقار .
	تعي المالك او الشريك او الشخص الذي يشغل المقار او ذلك القسم منه او الذي يتولى ادارته او الاشراف عليه او الوكيل عن اي من هؤلاء .
	فيما يتعلق بالسفينة وواسطة النقل .
	الربان او الشخص الموكول اليه امرها او الاشراف عليها او على اية واسطة نقل اخرى .

## فيما يتعلق بالمستشفى :

تعي صاحب المستشفى او مديره او المسؤول عن ادارته .

## فيما يتعلق بالشركة .

رئيس مجلس الادارة او المفوض بادارتها .

## الشارع

كل طريق او ميدان او ساحة او منفرة او ممر نافذ او غير نافذ يملك الجمهور حق المرور فيه او العبور اليه ، وتشمل ايضا كل الطرق الواقعة تحت او فوق الجسور العامة وكل طريق او ممر مستعمل او يراد استعماله لتأمين الوصول الى دارين او اكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه ام لم يكن وتعتبر جميع الارصفة والاقنية والمجاري والاخاديد الواقعة على جانبي اي شارع قسماً منه .

## بلدية

القرية التي فيها مجلس قروي

## قرية

اي قرية ليس فيها مجلس بلدي او قروي

## النهار

المدة الواقعة ما بين طلوع الشمس وغروبها .

## الفصل الثاني

## احكام عامة

- المادة ٣ - الوزارة مسؤولة عن الشؤون الصحية في المملكة بما في ذلك الخدمات الوقائية والعلاجية ، وعليها ضمن امكانياتها - نشر التوعية الصحية بالوسائل المتوفرة لديها والعمل على مكافحة الامراض ومنع سريانها وتوفير اسباب التأمين الصحي للمواطنين .
- المادة ٤ - يزود المسؤولون الوزارة بجميع المعلومات المتعلقة بالولادات والوفيات وحالات الامراض المعدية والكوارث الطبيعية فور وقوعها .

## الفصل الثالث

## دفن الموتى

- المادة ٥ - مع مراعاة الاحكام المتعلقة بمعاملات الولادة والوفاة الواردة في قانون الاحوال المدنية او اي تشريع آخر ، لا يجوز دفن الموتى الا في الاماكن المخصصة للدفن وفق الانظمة التي تصدر بذلك .

المادة ٦ - للحاكم الاداري بناء على اسباب صحية او فنية يقدمها مدير الصحة ان يمنع احداث اي مقبرة في اي مكان من اية مدينة او بلدة او قرية . وله ان يوقف الدفن في اي مكان معين .

المادة ٧ - ( ١ ) لايحوز فتح اي قبر لرفع او نقل اية جثة منه الا بأذن من الطبيب او بأمر من المدعي العام لغايات التحقيق واكتشاف الجرائم .

( ٢ ) للطبيب المسؤول او لاي موظف مفوض من قبل المدير ان يتخذ الاجراء اللازم من اجل منع سريان الامراض الوبائية قبل دفن الميت .

( ٣ ) لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة الخاصة بنقل الموتى من بلد الى آخر في المملكة او من المملكة الى خارجها وبالعكس .

المادة ٨ - يجوز تخصيص غرفة او اكثر للموتى في اية مدينة او بلدة او قرية او انشاء هذه لاكثر من بلدة او قرية واحدة ، كما يجوز اجراء تشريح الجثة في هذه الغرفة اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وفي جميع الحالات يكون للوزارة حق الاشراف على هذه الغرف .

#### الفصل الرابع

##### الامراض المعدية

المادة ٩ - لغايات هذا الفصل يكون للالفاظ والمعارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه :

التطهير	اتلاف الجراثيم المعدية او صديد الامراض السارية او الحشرات الناقلة للجراثيم المعدية .
المخالطة	الشخص الذي اختلط او يشتبه الطبيب بانه تعرض للاتصال بشخص مصاب بمرض معد .
المصاب	كل شخص يكون مصاباً بمرض معد او في حالة يمكن معها انتقال العدوى بواسطته .
مرض معد	كل مرض يمكن انتقاله للغير ويشكل خطراً على الصحة العامة .
العزل	عزل الشخص المصاب او للمخالط له في مستشفى العزل او في منزل او خيمة او مكان مخصص او مخصص للعزل بمقتضى الشروط التي يقرها المدير .

المادة ١٠ - ( ١ ) منعاً لسريان الامراض المعدية او انتقالها بين المدير او الطبيب او من يتدبه خطياً ان يقتضئ اي مكان او بيت خلال النهار اذا اشتبه ان فيه اصابة بمرض معد وله ان يقوم بتطهير ذلك المكان واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بالحد من انتشار العدوى .

( ٢ ) اذا وقعت اصابات بالكوليرا او التيفوئيد او الباراتيفوئيد او الديزانتريا او باي مرض وبائي آخر فعلى الوزارة والمدرء واطباء الصحة اتخاذ كافة التدابير الضرورية والاحتياطية لايقاف المرض بما في ذلك مراقبة مصادر المياه الخاصة والعامة وزراعة الخسار وتسويةها وبيع الحليب ومنتجاته وابة مواد غذائية قد تكون مصدراً للعدوى .

( ٣ ) يحظر تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون استعمال المواد او الاشياء او الامكنة الموبوءة التي يحتمل ان تنقل المرض كما يحظر وضعها في متناول الغير او تحت تصرفهم .

المادة ١١ - يعزل المصاب بمرض معد - اذا كان العزل ضرورياً - ويكون العزل بالطريقة التي يقرها المدير او الطبيب بحيث يمنع تعرض غير المصابين للعدوى بالمرض .

المادة ١٢ - ( ١ ) على كل طبيب او طبيب مجاز اشرف او اشترك في معالجة اي مصاب بمرض معد ان يبلغ المدير خلال ١٢ ساعة من علمه بالاصابة الا اذا رأى الوزير وجوب تبليغ مثل هذه الحالة فوراً وعلى المدير ان يقوم بتبليغ ذلك للوزارة ، اما اذا كانت الاصابة بمرض وبائي خطير فعليه ان يبلغ عنه المدير حالاً دون تأخير .

( ب ) يجوز للوزير ان يطلب من اي طبيب مجاز ان يزوده بالمعلومات التي لديه حول اي مرض او اصابة .

المادة ١٣ - ( ١ ) منعاً لتفشي مرض قد ينتج عن فضلات الانسان او عن المجاري العامة او الخاصة ، او نتيجة لاي سبب آخر فيجوز للمدير او الطبيب ان يكلف المسؤول في ذلك المكان باتشاء مرافق صحية وباجراء ما يلزم للمحافظة على الصحة العامة خلال المدة التي يعينها المدير او الطبيب .

( ٢ ) اذا تخلف المسؤول عن تنفيذ ما امر به خلال المدة المعينة ، فللمدير او الطبيب ان يتخذ الاجراءات المذكورة على الوجه الذي يراه على ان تحصل - التكاليف من المسؤول بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية الا اذا كان من المتعذر التحصيل منه بسبب فقره الشديد . ان مقدار التكاليف هو المبلغ الذي اتفق فعلاً للعمل ويكون قرار المدير بهذا الشأن هو المقدار الحقيقي .

المادة ١٤ - ( ١ ) اذا تبين للمدير او الطبيب لدى اجراء المراقبة او نتيجة التحليل او بناء على اخبار موثوق بها ان الالبان او منتجاتها ملوثة او مضرّة بالصحة ، فللمدير او الطبيب ان يأمر بمنع توزيع او بيع او استهلاك هذه المواد ولاي منهما ان يأمر بانالتها منعاً للضرر .

( ٢ ) ويجوز لهما دخول محل البائنة واجراء الفحوصات على الاشخاص العاملين فيه واخذ العينات من اجل اكتشاف مصدر التلوث ومنعه .



المادة ١٥ - ١ ) اذا ظهر ان المملكة او اي جزء منها قد اصبح مهددا بمرض وبائي فعلى الوزير ان يتخذ الاجراء السريع لمنع او مقاومته والاعلان عنه ونشره في الجريدة الرسمية وله صلاحية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للقضاء على الوباء . وتشمل هذه الصلاحيات عزل المصابين او المعرضين للاصابة او المشكوك في اصابتهم والتطعيم والتلقيح ، والمعالجة والتفتيش واتلاف المواد الملوثة ودفن الموتى ، ومنع الانتقال والاستيلاء مقابل تعويض عادل على المباني ووسائل النقل للمدة التي تقتضيها الضرورة .

٢ ) كل من اخفى عن قصد منه شخصا مصابا بمرض وبائي خطر او كان عرضة للعدوى بذلك المرض ، او امتنع عن تنفيذ اي اجراء طلب منه وورد ذكره اعلاه ، يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على سنة بالنسبة لاهمية المخالفة والمضاعفات التي تنتج عنها .

#### الفصل الخامس

##### المستشفيات ودور التمريض

المادة ١٦ - ايفاء للغاية المقصودة من هذا الفصل تعني كلمة ( مستشفى ) كل مستشفى او بيت نقاهة او دار للتمريض او دار للولادة او دار للعجزة او دار للتأهيل . وكل محفل يستعمل او معد لقبول الاشخاص المصابين بامراض او اذى جسماني او عاهة جسمانية او عقلية او قبول النساء عند الولادة من اجل معالجة او تمريض هؤلاء الاشخاص سواء كان ذلك باجر او بدونه .

المادة ١٧ - لا يجوز لأي مستشفى ان يباشر عمله الا بعد حصوله على ترخيص من الوزير .

المادة ١٨ - لا يرخص اي مستشفى الا اذا توفرت الشروط المنصوص عليها في الانظمة التي تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - للوزير او وكيله والمدير او الطبيب ان يقوم بتفتيش اي مستشفى للتأكد من انه يزاوول اعماله على الوجه المطلوب .

المادة ٢٠ - ١ ) اذا تبين للوزير ان المستشفى او اي قسم منه لا يقوم - بخدمة على الوجه المطلوب ، او اصبح غير صالح لممارسة المهام الموكولة اليه ، فعليه ان يوجه اخطارا خطيا الى المسؤول عن المستشفى يطلب منه ازالة الامتيازات المشكوك منها خلال المدة المعتبرة في الاخطار على ان لا تقل عن شهر واحد من تاريخ التبليغ الا اذا لمثلث حالة استثنائية تستدعي الاجراء العاجل من الجاه الحفاظ على الصحة العامة فيمنع النظر عن هذا الاخطار وعن تلك المدة . وللوزير في الحالة الاخيرة ان يطلب الى مجلس الوزراء اعطاء القرار باغلاق

المستشفى او اي قسم منه ولا يجوز فتحه الا بعد ازالة الحالة الاستثنائية بقرار من مجلس الوزراء وتسبب الوزير .

٢ ) تبلغ نسخة من هذا الاخطار الى مجلس نقابة اطباء لبدء الرأي .

٣ ) اذا لم يقتنع الوزير خلال المدة المعتبرة في الاخطار ان اسباب الشكوى قد ازيلت كلها او ازيل بعضها بشكل لم يكف به فله ان يعيد توجيه الاخطار للمرة الثانية يعلن فيه عن رغبته في اقفال المستشفى او اي قسم منه خلال مدة لا تقل عن شهر واحد .

٤ ) بعد مرور مدة الشهر الثاني لمجلس الوزراء بعد مرور شهر من تبليغ الاخطار الثاني بناء على تسبب الوزير ان يقرر اقفال المستشفى او اي قسم منه وللمدة التي يراها مناسبة ولا يجوز السماح له بتعاطي الاعمال الا بعد ازالة الاسباب التي وردت بالاخطار .

٥ ) للمسؤول عن المستشفى حق الطعن في قرار مجلس الوزراء خلال مدة شهرين من تاريخ تبليغه القرار المذكور ولا يجوز اقفال المستشفى او اي قسم منه الا بعد مرور مدة الاخطار او صدور قرار المحكمة ما لم تكن الحالة استثنائية كما هو مبين في الفقرة الاولى من هذه المادة ومع ذلك يبقى حق الطعن قائما .

#### الفصل السادس

##### التطعيم والتلقيح

المادة ٢١ - ١ ) على والد كل مولود او وليه او الشخص الموكول امره اليه ان يعمل خلال ٦ شهور من تاريخ ولادته على تلقيحه ضد السل وشلل الاطفال والسعال الديكي ( الشهقة ) والتيتانوس والدفتيريا وعليه ان يعمل على تطعيمه خلال سنة من تاريخ ولادته ضد الجدري الا اذا اصدر الوزير امرا بخلاف ذلك وعلى الطبيب ان يصدر شهادة تشير بوقوع التلقيح او - التطعيم في جميع هذه الحالات ، في حالة غيابه .

٢ ) للوزير ان يأمر بمعاودة التلقيح والتطعيم على فترات يحددها باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٢ - بالاضافة للصلاحيات المخولة للوزير في المادة السابقة له ان يأمر باعلان ينشر في الجريدة الرسمية فرض التطعيم او التلقيح في اية منطقة يحددها ضد اي مرض معد او يشكل خطرا على الصحة العامة .

المادة ٢٣ - لا يستوفى اي رسم او اجر عن التلقيح او التطعيم الذي يجريه موظفو الصحة .

المادة ٢٤ - مع مراعاة احكام قانون العقوبات ، كل شخص تسبب عن قصد منه بنقل العدوى الى الغير ، وكل طبيب او موظف اوكل اليه امر التطعيم او التلقيح اعمل القيام بمهمته او تسبب في نقل العدوى او المرض الى الغير يعتبر انه ارتكب جرما يعاقب عليه .

هكذا من الأصل

### الفصل السابع الحجر الصحي

المادة ٢٥ - ١ ( على الوزير وفق تعليمات صادرة بمقتضى الانظمة ان يفرض الحجر الصحي وينظمه في المملكة لمنع تسرب الامراض . الوبائية اليها عن طريق البر او البحر او الجو ولمنع انتقالها الى البلاد الاخرى وتنفيذ غايات اللوائح الصحية الدولية للموافق عليها من قبل المملكة الأردنية الهاشمية .

٢ ( تتولى مصلحة الحجر الصحي معانة السفن والطائرات ووسائل النقل العمومية والخصوصية بالإضافة الى اية صلاحيات اخرى كما هو مبين في المادة (١٥) .

المادة ٢٦ - مع مراعاة اي قانون او اتفاقية دولية او اتفاقية تكون الدولة ملزمة بها ، يقرر مجلس الوزراء الرسوم المتوجب استيفاؤها والقيود التي يرى وضعها بموجب أنظمة تنفيذ لغايات هذا الفصل .

### الفصل الثامن المناطق الصحية

المادة ٢٧ - مع مراعاة احكام اي تشريع آخر ، على كل مسؤول عن عقار :-

- ١ ( ان يحافظ على نظافة هذا المكان او ملحقاته سواء - كان ذلك في المنطقة المحلية او في القرية .
- ٢ ( وعلى من يقطن في القرية ان يرفع الاقدار وينقل النفايات والكناسة واي شيء آخر من القاذورات - الموجودة في العقار الى المكان الذي يعينه الطبيب او الموظف المختص وفي حالة عدم تعيينه فالى مكان غير مأهول لا يسبب مكرهه للآخرين او يضر بالصحة العامة .

للمادة ٢٨ - اذا وجدت اية اقدار في اي من الاماكن المذكورة في المادة السابقة يخطر المالك او المشغل او المسؤول من قبل الطبيب او موظف الصحة المختص بان يقوم بازالة الاقدار ونقلها للمكان المعين والعمل بما يتطلبه الاخطار خلال ( ٢٤ ) ساعة من تاريخ تبليغه فان تخلف يعتبر انه اقترف جرماً يعاقب عليه وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - يحظر على أي كان ان يحدث او يطرح او يترك اوساخاً او نفايات في الشوارع سواء كان ذلك في المنطقة المحلية او في القرية .

### الفصل التاسع

#### المكاره الصحية

المادة ٣٠ - ابقاء للغاية المقصودة من هذا الفصل تعتبر الامور التالية مكاره صحية :-

- ١ ( كل عقار او جزء من عقار انشئ او كانت طريقة استغلاله على وجه يضر بالصحة العامة

ب) اية نفايات او اوساخ وكل حفرة او قناة او مجرى او بالوعة او بئر او مرحاض او مزبلة او مدخنة او مخبز او اتون او ماشابه ذلك تكون على درجة من القذارة او في حالة او في موقع قد يؤدي الى اطلاق الراحة العامة او الضرر بالصحة العامة .

ج) كل اسطبل او زريبة او اي مكان آخر معد لايواء الحيوانات بحيث يلحق او يمكن ان يلحق الضرر بالصحة وبانتشار الروائح الكريهة وكل حيوان يحفظ او يترك في مكان او على اية كيفية اخرى يؤدي الى إلحاق الضرر بالصحة العامة .

د) كل مادة او عملية او شيء او رائحة او صوت او دخان او غبار او فضلات او حالة او مكان يضر او يمكن ان يضر بالصحة العامة او يلحق الاذى بالآخرين .

هـ) اي عمل او حرفة يلحق الاذى او الضرر بصحة الآخرين او يدار على وجه من شأنه ان يلحق الضرر بصحة اللين يعملون فيه او للمجاورين له .

و) طرح الاوساخ او النفايات او المياه القلرة او غير ذلك في الشوارع او الارصفة او على جوانبها او بالساحات العامة أو الاراضي المكشوفة مما قد يؤدي الى إلحاق الضرر بالصحة العامة أو الاذى بالآخرين .

ز) عدم محافظة صاحب العقار او مستأجره على نظافة حرم العقار الذي يشغله وعلى نظافة الرصيف الواقع امام العقار .

ح) انسياب او طرح محتويات الحفر الامتصاصية او المصارف او صهاريج النضح (التنكات) في غير الاماكن المخصصة لها من النائرة او المنطقة المحلية .

ط) تفريغ محتويات الحفرة الامتصاصية بالتفجير السطحي او الجانبي او تفريغ محتوياتها في حرم العقار او في احد فروع المجاري العامة او مجاري الامطار .

المادة ٣١ - ١ ( كل من احدث او تسبب في احداث مكرهه صحية ، يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بالقوة المنصوص عليها في هذا القانون ، بالإضافة الى الزامه بازالة المكرهه الصحية هذا اذا لم يتم ازالته خلال المدة التي تعين في الالئد والتي يجب ان لا تتجاوز الاسبوع الواحد واذا تخلف عن ذلك فالمعتبر ان الطبيب ان يوعز بازالته على نفقة المخالف وتحصل هذه النفقات بالطريقة التي تحصل فيها الاموال الاميرية .

ب) المحكمة المختصة بالإضافة الى الصلاحيات المخولة لها بموجب هذا القانون ان تقرر اقفال المحل ويجوز للمدير او الطبيب اذا كانت المكرهه الصحية خطرة ان يأمر باقفال المحل وربما تصدر المحكمة قرارها بهذا الشأن .

( ج ) للمدير أو الطبيب إذا كانت المكربة إحدى المكابح الواردة في الفقرات ( و ) ( ح )  
( ط ) من المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون أن يوعز فوراً بازالتها على ثقة المخالف دون  
الحاجة الى توجيه الاشعار ؛

د ) يعتبر تقرير المدير أو الطبيب بحق المكابح الواردة ذكرها في هذا القانون بينة كافية لهذا  
الغرض .

#### الفصل العاشر

##### المجاري

المادة ٣٢ - يكون للالغاز الواردة لغايات هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على  
عكس ذلك :

##### فضلات

كل ما يصرف على شكل سائل من المنازل او المحلات التجارية او المؤسسات العامة او الخاصة  
او المطاعم او المصانع ؛

##### شبكة المجاري

شبكة المجاري التي تسيل فيها الفضلات والامساخ والمياه القلرة وكذلك حفر الجمع والتفتيش  
ومحطة الضخ وما شابه ذلك

##### التبديدات الداخلية

الانابيب التي تمر بها الفضلات والقاذورات والسوائل داخل المنازل والمحلات التجارية  
والمطاعم والمؤسسات العامة والمصانع ؛

##### محطة التنقية

الانشاءات التي تصرف اليها الفضلات بقصد تنقيتها او ازالة المواد الصلبة او اللدنية فيها .

##### صاحب الشبكة

كل مالك او شريك لشبكة المجاري او التبديدات الداخلية او لمحطة التنقية وكل مالك او شريك  
في العقار الذي يقع فيه شبكة المجاري او التبديدات الداخلية او محطة التنقية او وكيل ذلك المالك  
او الشريك وتعني ايضاً المجلس البلدي او المجلس القروي ومدير ادارة الشركة ؛

المادة ٣٣ - ( ١ ) لا يجوز انشاء شبكة مجاري او محطة تنقية او احدى اية تمليلات فيها خارج مناطق  
التنظيم وحدود البلديات ما لم تكن هذه الانشاءات متفقة والانظمة الصحية الموضوعة  
لهذه الغاية .

( ٢ ) مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة ، لاتصدر الموافقة ما لم يتحقق لوزير ان المخططات  
والمواصفات لهذه الشبكات ووسائل صيانتها متفقة مع المستوى الصحي اللائق على أن  
يؤخذ بعين الاعتبار متطلبات سلطة المياه المركزية او اية سلطة معنية اخرى .

المادة ٣٤ - للوزارة حق مراقبة جميع شبكات المجاري بمقتضى انظمة توضع لهذه الغاية ولها اصدار الاوامر  
من اجل الحفاظ على الصحة العامة .

المادة ٣٥ - تخضع التبديدات الداخلية وكيفية اتصالها بالمجاري العامة الى القواعد التي تحدد بانظمة توضع  
لهذه الغاية ، اما في المناطق التي لا توجد فيها مجاري عامة فيجب ان تكون تلك القواعد متفقة مع  
متطلبات الصحة العامة .

المادة ٣٦ - اذا ظهر ان المجاري الخاصة او العامة او التبديدات الداخلية في اى مكان قد اصبحت تهدد  
الصحة العامة او لا تتفق مع متطلبات الانظمة المعمول بها في حينه فالمدير او الطبيب ان يتخذ  
كافة الاجراءات اللازمة بشأنها كما لو كانت مكربة صحية رغم صدور اذن او تصريح سابق  
بشأنها .

المادة ٣٧ - يعتبر صاحب الشبكة مسؤولاً عن اى امر يخالف احكام هذا الفصل .

#### الفصل الحادي عشر

##### الحرف والصناعات والباعة المتجولون

المادة ٣٨ - تتناول احكام هذا الفصل :-

( ١ ) الباعة المتجولون وكافة الاشخاص الذين يتعاطون عملاً او حرفة لما اثر في الصحة العامة  
بسبب اتصالهم او عملهم بالمواد والاطعمة والالات التي يمكن ان تضر بالصحة العامة  
او تنقل الامراض او بسبب اتصال هؤلاء بالجمهور .

( ٢ ) جميع الاعمال والحرف والصناعات التي لها اساس او اثر بالصحة العامة وتشمل  
استعمال المواد المشعة على اختلاف انواعها .

( ٣ ) الاماكن العامة المدة لارتياح الناس .

المادة ٣٩ - ( ١ ) يحظر تعاطي اى عمل او حرفة او صناعة بمقتضى المادة السابقة الا بتصريح صادر عن  
المدير او الطبيب .

( ٢ ) لا يصدر التصريح ما لم تراعى الشروط الصحية المنصوص عنها في هذا القانون او اى  
نظام صادر بمقتضاها .

( ٣ ) للمدير او من يقوم مقامه او الطبيب ان يلغى التصريح المعلق وفق الفقرة الأولى من هذه  
المادة اذا التزم بالشروط كلها او بعضها لم تعد قائمة والمدير او من يقوم مقامه او  
الطبيب ان يعيد العمل بالتصريح اذا ازيلت الاسباب التي ادت الى الالغاء .



المادة ٤٠ - ان التصريح بحد ذاته لا يحول الاشخاص مزاوله الاعمال المشار اليها في المادة (٣٨) ما لم يكن مقترناً بترخيص من الدائرة المعنية بعد دفع الرسم وما لم يكن متفقاً مع التشريعات المعمول بها .

المادة ٤١ - مع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها لا يصدر الترخيص الا بعد موافقة السلطات والدوائر الحكومية المعنية .

المادة ٤٢ - تنفيذاً لغايات هذا الفصل ، يحق لاي موظف صحة ضمن نطاق عمله ان يقوم في اي وقت من اوقات النهار بالتفتيش على الاماكن والاشخاص المذكورين في المادة ٣٨ واذا ظهرت للموظف اسباب تحمله على الاعتقاد بان عملاً او حرفه ما تزاول في اي مسكن فيحق له دخول ذلك المسكن باذن من صاحبه او بموافقة خطية من المدعي العام .

المادة ٤٣ - ١ ( بالرغم مما ورد في هذا الفصل يجوز للمجلس البلدي او للحاكم الاداري ان يحدد الاماكن التي يجوز للبائع المتجول تعاطي عمله ضمنها .

٢ ( وتعني عبارة (البائع المتجول) كل شخص متنقل يبيع او يجوز سلماً او بضائع يعرضها للبيع او بتساطي حرفه او صناعة في اي شارع او في اي مكان خلاف الدكاكين .

المادة ٤٤ - للمدير او الطبيب قبل او بعد اعطائه التصريح ان يقوم بفحص الباعة المتجولين والمسؤول وفقاً للفقرتين الاولى والثانية من المادة (٣٨) للتأكد من ان حالتهم الصحية تسمح لهم بمزاولة اعمالهم وانهم خالون من الامراض المعدية .

#### الفصل الثاني عشر

##### مكافحة الملاريا

المادة ٤٥ - ١ ( الوزارة مسؤولة عن مكافحة الملاريا واستئصالها من المملكة وعلى المسؤول عن المقار ان يتعاون مع الوزارة للوصول الى هذه الغاية .

٢ ( تتخذ الوزارة كافة الاجراءات الكفيلة بمنع تولد البعوض وانتقال العدوى ويلزم ابلاغ الوزارة عن كل حالة وفقاً لما ورد في المادة ١٠ من هذا القانون .

المادة ٤٦ - ١ ( على كل مسئول عن اي بيت او مكان او بالوعة او مرصع او قناة او حوض او بستان او ارض تحت الري او بحر او مستنقع او بحري او ترعة او خاوير او بركة ان يتخذ التدابير والاحتياطات الضرورية للحد من تولد البعوض فيها .

٢ ( ان اكتشاف بيوض البعوض او يرقاته او البعوض الحي في اي مكان من الامكنة المبنية اعلاه يشكل دليلاً اولياً على ان المسؤول لم يتخذ التدابير والاحتياطات الكافية لمنع تولد البعوض .

المادة ٤٧ - ابقاء لغاية المقصودة من هذا الفصل ومع مراعاة احكام الفصل الرابع من هذا القانون ، يجوز لاي موظف من موظفي الصحة ان يدخل في اي وقت معقول من اوقات النهار لاي مكان للعمل او لاعطاء الامر بالعمل على ازالة اسباب وجود البعوض او تولده شريطة عدم دخول الاماكن المأهولة الا باذن من المسؤول عنها او بموافقة المدعي العام .

المادة ٤٨ - للمدير او الطبيب ان يأمر بأخذ عينة من دم اي شخص يشتبه باصابته بالملاريا ، وله ايضا اتخاذ الاجراءات الطبية لمعالجة المصابين بالملاريا .

#### الفصل الثالث عشر

##### الصحة العقلية

المادة ٤٩ - يجوز انشاء مستشفى او اكثر للأمراض النفسية ، كما يجوز تخصيص قسم من اي مستشفى لهذه الغاية وفي كلا الحالتين يعين طبيب اخصائي او اكثر مع العدد اللازم من الموظفين .

المادة ٥٠ - ١ ( يقبل المصابون بالامراض النفسية لمعالجتهم في المستشفيات او في الاقسام المخصصة لذلك اما اختياراً او جبراً ويجوز ادخال المصاب جبراً اذا توافرت حالة من الحالات الثلاثة التالية :-

أ ( اذا كان من الضروري معالجته داخل المستشفى او في احدى الاقسام المخصصة .

ب ( اذا كانت معالجته ضرورية لحماية الآخرين منه .

ج ( اذا صدر امر من المحكمة بذلك بناء على بيعة طبية . ويشترط في الحالتين أ ، ب مايلي :-

١ - ان يسبق ذلك طلب موجه الى المدير .

٢ - ان تصدر شهادة من طبيب مختص تؤيد مضمون هذا الطلب الذي يحال اليه من المدير .

٣ - موافقة اخيرة من المدير او من يقوم مقامه .

٢ ( للمدير المستشفى او الطبيب المعالج اخراج المصاب او المريض من المستشفى متى شفي أو أصبحت حالته تسمح بذلك ويعلم ذوو المريض والمدير بتاريخ المغادرة ، اما اذا كان ادخاله المستشفى بأمر من المحكمة فيجب اخذ موافقتها على ذلك .

المادة ٥١ - باستثناء الحالة المبينة تحت الفقرة ج من المادة السابقة اذا اقتنع الوزير ان الاسباب الموجبة لادخال المصاب جبراً الى المستشفى غير متوفرة فله الحق بان يأمر باخراجه او إيقاف ادخاله .

هكذا صحت الأصل

## الفصل الرابع عشر

## ترخيص المهن الطبية

المادة ٥٢ - ١ ( لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى اية مهنة صحية او طبية او اية حرفة مرتبطة بهما ما لم يحصل على ترخيص بذلك من الوزير وفقا للقوانين والانظمة الموضوعة لهذه الغاية .

٢ - ١ ( تعني المهن الطبية والصحية مزاوله الاعمال التالية : الطب ، طب الاسنان ، الصيدلة ، المختبرات الصحية ، فحص البصر ، تجهيز النظارات الطبية ، القبالة ، التمريض ، التخدير ، استعمال الاشعة السينية واجهزة التشخيص والمعالجة الحكيمة واللياقة البدنية الصحية واية مهنة او حرفة طبية او صحية اخرى تضاف اليها بموجب قانون .

ب ( يعتبر الشخص انه يمارس المهنة الطبية او الصحية اذا اجرى الفحص او تظاهر بان في وسعه فحص المريض او تشخيص مرضه او معالجته او وصف الادوية له او توليد النساء او القيام بأي عمل او خدمة من الخدمات التي يقوم بها عادة بحكم عمله او مهنته احد الاشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة .

ان اعطاء عقاقير او وصفات طبية للغير او القيام بمعالجة الغير بأي شكل كان ، او حيازة اي شخص لمعدات او ادوات طبية او علاجية او لقادير من العقاقير تزيد على حاجته او حاجة عائلته يشكل دليلا اوليا على ان الشخص يمارس المهنة الطبية او الصحية .

ج ( ولغايات هذه المادة تعني كلمة مريض كل شخص يقدم نفسه للمعالجة او اجراء الفحص في اي من الامور المشار اليها في هذه المادة .

٣ ( كل من تعاطى مهنة صحية او طبية دون ترخيص ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٩ من هذا القانون وللوزير او مدير الصحة المفوض من قبل الوزير ان يقفل المحل الذي تم تعاطي تلك المهنة فيه ، ريثما تصدر المحكمة قرارها بهذا الشأن .

المادة ٥٣ - ١ ( مع مراعاة القوانين الخاصة بنقابات اطباء والصيدالة واطباء الاسنان او اي تشريع اخر لا يجوز اصدار اي رخصة لأي شخص يتعاطى الاعمال المبينة في المادة السابقة الا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في نظام يصدر لهذه الغاية .

٢ ( للوزير ان يشترط في الرخصة التي يصدرها لأول مرة على ان يعمل الطالب في اية مؤسسة او دائرة حكومية لمدة محددة بنظام يصدر لهذه الغاية وان تخلف عن القيام بشروط الرخصة او خالف احكام النظام فللوزير ان يلغى الترخيص الصادر عنه .

٣ ( لمجلس الوزراء اصدار نظام يحدد فيه عدد الاطباء والاشخاص المشتغلين في المهن الطبية او الصحية المعرفة اعلاه في كل مدينة او بلدة في المملكة كما يجوز زيادة هذا العدد سن وقت الى اخر وفقا لقتضيات الحال .

٤ ( تزود الوزارة نقابة الاطباء والجمعيات المختصة ان وجدت بالمعلومات عن كل رخصة تصدرها بموجب هذا القانون .

المادة ٥٤ - ١ ( للوزير ان يلغى الرخصة الصادرة عنه او يوقف العمل بها للمدة التي يعينها على ان يبين في هذا الالغاء او الايقاف السبب او الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا الاجراء وفقا لنظام الترخيص .

٢ ( استنادا لهذا القانون يصدر نظام تحدد فيه الاسباب التي تخول الوزير الغاء الرخصة الممنوحة او ايقافها بالنسبة لكل مهنة او عمل مشار اليه في المادة (٥٢)

٣ ( لكل من لحقه حيف من اي اجراء صادر بموجب هذه المادة ان يطلب الغاء القرار الى محكمة العدل العليا خلال (٦٠) يوما من تاريخ تبليغه وينظر في الطلب وفقا للاصول والقوانين المرعية .

المادة ٥٥ - على من يتقدم للحصول على رخصة لمزاولة عمل من الاعمال المشار اليها في المادة (٥٢) ان يرفق مع طلبه الشهادة او الاوراق الثبوتية التي تؤهله لممارسة المهنة المطلوبة وعلى جهة الترخيص ان تتحقق من ان هذه الشهادة والاوراق الثبوتية صحيحة وان الطالب كفؤ من جميع الوجوه لتعاطي العمل المطلوب ممارسته .

المادة ٥٦ - عند تنفيذ احكام هذا الفصل تراعى احكام قوانين نقابات الاطباء والصيدالة واطباء الاسنان او اي تشريع اخر يتعلق بالمهن والاعمال المشار اليها في المادة (٥٢) ما لم تتعارض مع احكام هذا القانون .

## الفصل الخامس عشر

## قواعد اخرى لممارسة المهن الطبية

المادة ٥٧ - ١ ( تكون العيادات الطبية والمكاتب متفقة والانظمة التي تصدر من وقت لآخر من حيث استيفائها للشروط الصحية والاجهزة الضرورية وعدد الغرف ومن حيث نوع العمل ، وللوزارة الحق في تفتيشها في اي وقت معقول .

المادة ٥٨ - باستثناء العيادات الطبية يجوز للطبيب ترخيص من الوزير ان يبيع العقاقير والادوية بالاسعار المحددة عندما لا تكون هناك صيدلية في بلدة مصرح لها ببيعها .

المادة ٥٩ - ١ ( يسمح لطالب الطب في السنتين الاخيرتين من سني دراسته في احدى الجامعات المعترف بها بممارسة التطبيب لدى احدى المستشفيات او العيادات لغايات التدريب شريطة ان يكون ذلك التدريب تحت اشراف طبيب مرخص .

ب) يسمح للطبيب الاختصاصي ولو لم يكن مقيماً في الاردن من أن يقوم في حالات الضرورة بإجراء عملية خاصة أو تقديم المشورة الطبية حتى ولو لم يكن مرخصاً في المملكة .

المادة ٦٠ - تنقيد امور الدعاية والاعلان المتعلقة بالمهن والاعمال المبينة في المادة ٥٢ بالانظمة والتعليمات التي تصدر لهذه الغاية .

المادة ٦١ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يصدر قراراً يحدد بموجبه عدد العيادات أو الاماكن الاخرى التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية في اية منطقة معينة بما في ذلك المختبرات الطبية وذلك من اجل توزيعها توزيعاً يتفق مع متطلبات الصحة العامة .

المادة ٦٢ - أ) يحظر على اي طبيب وصف اي شيء بقصد اجهاض امرأة حامل أو اجراء عملية اجهاض لاي حامل ، وانما يجوز اجهاض الحامل في مستشفى مرخص أو في دار للتوليد مرخصة ، اذا كانت عملية الاجهاض ضرورية لتلافي تعريض حياة الحامل للموت أو للمحافظة على صحتها شريطة : -

١) ان يسبق ذلك موافقة خطية من الحامل بإجراء العملية وفي حالة عدم مقدرتها على الكتابة أو عجزها عن النطق فتؤخذ هذه الوثيقة من زوجها أو المسؤول عنها .

٢) ان يشهد طبيباً مرخصاً على ان العملية ضرورية للمحافظة على حياة الحامل أو صحتها .

ب) على المسؤول عن المستشفى أو دار التوليد ان يسجل في قيوده اسم الحامل وتاريخ اجراء العملية ونوعها وان يحفظ لمدة عشر سنوات بالموافقة الخطية وبشهادة الطبيب .

ج) تزود الحامل بشهادة مصدقة من المدير أو المسؤول عن المستشفى أو دار التوليد تتضمن المعلومات المبينة في الفقرة السابقة .

على الرغم مما ورد في قانون العقوبات لانتهاك الحامل ولا يعتبر الشخص أو الاشخاص الذين اجروا أو اشتركوا في اجراء عملية الاجهاض وفقاً لما تقدم أنهم اقترفوا جريمة اجهاض .

#### الفصل السادس عشر

#### المواد الغذائية والعلاجات

المادة ٦٣ - يكون للافظاء والعبارات التالية المعاني المخصصة لها إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

#### شخص

اي فرد أو شركة أو جمعية أو هيئة معنوية أو هيئة رسمية أو شبه رسمية .

وتعني لفظة (طعام) ما يلي :-

أ) كل مادة أو جزء منها يستعملها الانسان للاكل أو الشرب ماعدا العقاقير الطبية والماء .

ب) اية مادة تدخل عادة أو تستعمل في تركيب طعام الانسان أو تحضيره وتشمل البهارات والتوابل والمخللات والحلويات

ج) الملح .

وتعني عبارة ( عقار طبي ) ما يلي :-

أ) المواد المتعارف عليها في دستور الادوية الرسمي ( الانكليزي أو الافرنسي أو الاميريكي أو المصري ) أو

ب) اية مادة تستعمل في تشخيص أو شفاء أو معالجة أو تلطيف أو منع اي مرض في الانسان أو الحيوان أو

ج) اية مادة غير الاطعمة قصد بها التأثير على جسم الانسان أو الحيوان من حيث البنية أو الوظائف ، أو

د) اية مادة تستعمل كجزء من المواد المبينة في البنود - أ ، ب ، ج ، من هذا التعريف .

#### المواد الاضافية .

اي مادة تضاف الى الاطعمة وينتج أو يتوقع ان ينتج عن اضافتها ان تصبح بصورة مباشرة أو غير مباشرة جزء من الاطعمة أو تؤثر في ميزاتها وتشمل اي مادة تضاف في عمليات الانتاج أو التصنيع أو التحضير أو المعالجة أو الطوين أو التكهة . أو اللب أو القل أو الحفظ وتشمل اي مصدر اشعاعي يستعمل في هذه العمليات ويشترط في هذه المواد الاضافية ان تكون متعارفاً عليها بين الخبراء وموافقاً عليها من الوزير ولا تشمل المبيدات الكيماوية في او على اي سلعة زراعية خام :

وتشمل كلمة ( بيع ) ما يلي :-

أ) الصنع ، التحضير ، التعليب ، النقل ، التناول ، التعبئة ،

ب) العرض .

ج) الجاهزة أو التخزين بقصد البيع .

د) التوزيع .

هـ) الهبة أو التبرع .

( الدستور الطبي ) :

مجموعة رسمية تحتوي على المواصفات الكيماوية والحيوية والفيزيولوجية والصيدلانية ، وكل ما يشق منها من المستحضرات التي تستعمل في مداواة أو وقاية الانسان أو الحيوان أو النبات لأجراء الاختبارات



## رقعة .

اي بيان ظاهر مكتوب او مطبوع او مصور مثبت مباشرة على مادة غذائية او على الانشاء او اللقافة المحتوية على تلك المادة او مرفق بها او مرزوم معها .

المادة ٦٤ - تعتبر الاطعمة انها مغشوشة في الحالات التالية :-

- ١ - أ ) اذا احتوت على اية مادة سامة او مادة ضارة فيما عدا المبيدات الكيماوية بالمقادير الصحية اللازمة لشرط ان لا تضر بصحة الانسان او الحيوان .
- ب ) اذا كانت غير سليمة او ملوثة او متعفنة او متحللة او غير نقية او غير صالحة او كان جزء منها كذلك .
- ج ) اذا كان قد تم انتاجها او نقلها او تحضيرها او تعبئتها او حفظها في اوضاع او ظروف غير صحية جعلتها ملوثة او جعلتها غير سليمة ومضرة بالصحة .
- د ) اذا وجدت انها انتاج حيوان مريض ، او حيوان نفق قبل الذبح .
- هـ ) اذا كان الاناء الذي يحتويها مصنوعاً من اية مادة تؤثر على محتوياته وتجعلها ضارة بالصحة العامة .
- و ) اذا جرى تعريضها الى مصدر اشعاعي واصبحت غير صالحة للاكل والاستهلاك .
- ٢ - أ ) اذا نزع او استخلصت منها اي من موادها الاصلية ذات القيمة المكونة لها الا اذا اعلن عن ذلك للجمهور او كان مسموحاً به .
- ب ) اذا جرى استبدال جزء من موادها ولم يعلن عن ذلك للجمهور او لم يسمح به قانونياً .
- ج ) اذا كان هناك نقص او تلف او عيب في المواد الغذائية او في المواد الملوثة لها .
- د ) اذا اضيف الى الطعام مادة ولم تكن ضاره من شأنها ان تقلل من نسبة المادة الغذائية فيها بقصد جني الربح .
- ٣ ) اذا كانت من الحلويات او الشرابات التي تحتوي على اية مادة ضارة او يحتمل ان تكون ضارة او التي تتكون بشكل رئيسي من مادة غير مغذية باستثناء الحالات المصرح بها الا ما كان ضاراً منها ولا تشمل البانة ( السلكة ) .
- ٤ ) اذا كانت دون المقاييس والمواصفات المعلن عنها .
- هـ ) اذا كانت تحتوي على هرمونات بصفة تضر بالصحة او تؤذي صحة الحامل .

المادة ٦٥ - يعتبر الطعام انه موصوف وصفاً كاذباً في الحالات التالية :-

- ١ - أ ) اذا كانت رقعة غير صحيحة او مظلة او

- ب ) اذا عرض للبيع تحت اسم طعام آخر او
- ج ) اذا كان تقليداً لطعام اخر ، الا اذا احتوت رقعة وبشكل واضح على كلمة «تقليد» مع ذكر اسم الطعام المقلد مباشرة بعد كلمة تقليد او
- د ) اذا كان الوعاء مصنوعاً او مهيئاً او معبأ بشكل مغفل .
- ٢ ) اذا كان بشكل طرد الا اذا احتوت رقعة على :
  - أ ) اسم ومكان المنتج او المبيء او الموزع او ،
  - ب ) بيان المحتويات بالوزن أو القياس او الارقام .
- ٣ ) اذا كانت الكلمة او البيان او المعلومات المطلوب وضعها على الرقعة بموجب هذا القانون ، غير ظاهرة بصورة واضحة تجعلها مقروءة ومفهومة الى الشخص العادي حسب الظروف المعتادة للشراء والاستعمال .
- ٤ ) اذا عرضه او ادعى عارضه بأنه صنع وفق مقاييس موضوعة بالنظمة وثبت بأنه دون تلك المقاييس .
- هـ ) اذا احتوى اية مادة اصطناعية منكهة او ملوثة او اية مادة كيماوية حافظة الا اذا كانت رقعة تبين تلك الحقائق وان وجودها يتمشى مع مضمون او متطلبات هذه المادة .

المادة ٦٦ - يعتبر القمار الطبي مغشوشاً في الحالات التالية :-

- ١ - أ ) اذا احتوى على مادة قنرة او متعفنة او متحللة .
- ب ) اذا جهز وحفظ او عبيء او غلف او صنع بشكل غير سليم او تحت ظروف غير صحية مما قد يؤدي الى تلويثه او جعله ضاراً بالصحة .
- ج ) اذا كان الوعاء مصنوعاً كلياً او جزئياً من مادة سامة او ضارة مما قد يؤدي الى جعل محتوياته ضارة بالصحة .
- ٢ ) اذا كان من المقايير الوارد ذكرها في الدساتير الطبية الرسمية وكانت مواصفاته من حيث القوة والقوة والجودة اذنى مما ينص عليه ذلك الدستور ولا يعتبر المقار مغشوشاً اذا اختلفت قوته وقواته وجودته عما جاء في الدستور الطبي القانوني وذكر ذلك الاختلاف بوضوح على رقعة وغلافه ان كان له غلاف .
- ٣ ) اذا كان لا ينطبق عليه منطوق البند ٢ من هذه المادة وكانت مواصفاته من حيث القوة والقوة والجودة دون المقاييس التي يزعم انه يشتمل عليها .

٤ ( اذا اضيف للعقار أو مزج بأية مادة بحيث تؤدي الى تخفيض قوته العلاجية ونوعيته .  
استيفاء لاغراض هذا القانون يجب ان يذكر على الرقعة اسم المستور الطبي الذي صنع  
بموجبه ذلك العقار .

المادة ٦٧ - يعتبر العقار الطبي موصوفاً وصفاً كاذباً في الحالات التالية :-

١ ( اذا كانت الرقعة كاذبة او مضللة بأية حال من الاحوال او اذا كانت العبوة لا تحمل  
رقعة تين :-

أ ( اسم ومكان الصانع او الموزع او المبيء .

ب ( بياناً صحيحاً عن كمية المحتويات بسالوزن او بالحجم او بالعدد .

٢ ( اذا كانت اية كلمة او جملة او معلومات اخرى مما يجب بياؤه بمقتضى هذا القانون غير  
ظاهرة او مقررة من الشخص العادي .

٣ ( اذا كان معداً للاستعمال البشري ويحتوي على اية كمية من مادة مخدرة او منومة او اي  
مشتق كيميائي من هذه المواد ، اذا كان من شأنه احداث ادمان او تعويد ما لم تحو رقعة اسم  
وكمية ونسبة تلك المادة او المشتق شريطة ان تحمل الرقعة ايضاً عبارة ( انتبه - قد يؤدي  
الى الاعتياد ) .

٤ ( اذا لم يشر اليه باسم معترف به في دستور طبي رسمي ولم تحمل رقعة :-

أ ( الاسم العام أو الشائع للعقار اذا توفر ذلك او

ب ( اذا كان مركباً من مادتين أو أكثر ولم يذكر اسم الجوهر الفعال لكل مادة مع  
بيان نوعه وكميته .

٥ ( اذا لم تحمل الرقعة :-

أ ( تعليمات كافية عن كيفية الاستعمال و

ب ( تحذيراً كافياً عن اخطاره ( اذا وجدت ) في حالات مرضية معينة او عند اعطائه  
للأطفال ومقدار الجرعة ومدة الاستعمال .

٦ ( اذا كان يوحى باله عقار معترف به في دستور طبي رسمي ولم يكن معبئاً ويعمل رقعة  
كما هو مطلوب في ذلك الدستور .

٧ ( اذا كان العقار تضعف قوته بمرور الزمن ولم تحمل رقعة ياباً بذلك .

٨ ( اذا عني بوعاء فضيل بصبغة او بشكله او بعبئته او

ب ( اذا كان العقار تقليدياً لعقار آخر ولم تحمل رقعة ما يدل على ذلك او

ج ( اذا عرض للبيع تحت اسم عقار آخر .

المادة ٦٨ - ١ ( كل من صنع طعاماً او عقاراً مغشوشاً او موصوفاً وصفاً كاذباً يعتبر انه ارتكب جرماً  
خلافًا لهذا القانون .

٢ ( كل من باع او عرض او اعد للبيع طعاماً او عقاراً طيباً مغشوشاً او موصوفاً وصفاً  
كاذباً وهو يعلم انه كذلك يعتبر انه ارتكب جرماً خلافًا لهذا القانون .

يقع على عاتق المشتكى عليه في هذه الفقرة عبء اثبات عدم علمه بوجود الغشش او  
الوصف الكاذب وتطبيق احكام هذه المادة عندما تتعارض مع احكام المواد ٣٨٦، ٣٨٧،  
٣٨٨ من قانون العقوبات .

٣ ( كل من روج او نشر او اشترك في نشر الوصف الكاذب لاي طعام او عقار مغشوش  
كان او موصوفاً وصفاً كاذباً عن علم منه بذلك يعتبر انه ارتكب جرماً خلافًا لاحكام  
هذا القانون .

المادة ٦٩ - ١ ( على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع اخر للوزير ان يصدر امراً خطياً يمنع بيع او تناول  
او تداول الاطعمة او العقاقير الطبية المنشوشة او الموصوفة وصفاً كاذباً اذا ثبت له ان  
هذه الاطعمة او العقاقير ضارة او يحتمل ان تكون ضارة بالصحة وله ان يأمر بحجزها  
وعدم التصرف بها او حفظها في المكان الذي يعينه الى ان تصدر المحكمة قراراً بشأنها :  
٢ ( بالاضافة الى العقوبات الاخرى تقرر للمحكمة مصادرة واتلاف الاطعمة والعقاقير المشار  
اليها في الفقرة السابقة .

٣ ( الوزير ان يطلب من اي مصنع او من اي مستورد لاي طعام او عقار طبي خلال المسدة  
التي يعينها بيان المسائل التالية :-

أ ( التركيب او المعادلة الكيميائية .

ب ( ايضاحات عن طريقة استعمالها .

ج ( اي معلومات اخرى لها علاقة بالصحة .

ولا ي موظف مختص ان يأخذ عينة من اجل التحليل دون مقابل .

المادة ٧٠ - ١ ( اذا طرأ على الطعام اي تغيير في قيمته الغذائية وان اصبح غير ضار بالصحة ، فلا يجوز  
عرضه للبيع الا بمواصفات جديدة تين وضعه الحالي .

٢ ( واذا طرأ تغيير على العقار الطبي قلل من قيمته العلاجية يجوز للوزير ان يصدر امراً خطياً  
يمنع تداوله او بيعه واذا أصبح عديم الفائدة فله ان يأمر بالتأله .

المادة ٧١ - يكون للالفاظ الواردة ادناه المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

#### مصادر المياه

جميع مصادر المياه السطحية والجوفية بما في ذلك الانهار والجداول والاقنية والوديان والبحيرات والبرك والخزانات والينابيع والابار ومياه الامطار .

#### مساء الشرب

الماء الصالح للشرب والاستهلاك المنزلي ولصناعة المواد الغذائية الخالي من كل تلوث كيميائي او جرثومي او طبيعي .

#### شبكة المياه

جهاز لتوريد وتوزيع المياه ، وتشمل جميع انابيب المياه الرئيسية او الفرعية التي تستعمل لضخ المياه وجمعها واسالتها وجميع الخزانات العامة ومخانات التفتيش ومخانات الضخ .

#### صاحب مصدر المياه او صاحب شبكة المياه

كل مالك لمصدر او شبكة مياه ويشمل المجلس البلدي والمجلس القروي او اي شريك للمالك كما تشمل كل شخص او هيئة مسؤول او مسؤولة عن شركة ما .

المادة ٧٢ - ١ ) على الوزارة ضمن جميع امكانياتها ان تتحقق من ان مياه الشرب صالحة من الناحية الصحية ايا كان مصدرها ومن ان المياه غير الصالحة لا تستهلك بشكل يضر بالصحة العامة .

٢ ) تحقيقا لهذه الغاية ، على جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الاهلية والمجالس المحلية والقروية ان تتعاون مع الوزارة .

المادة ٧٣ - ١ ) تخضع مياه الشرب لاشراف الوزارة ومراقبتها من حيث صلاحيتها للاستهلاك .

٢ ) الوزير يأمر بصدره ، ان يمنع بيع او عرض او استهلاك او توزيع اية مياه اذا ظهر انها غير صالحة للاستهلاك او كانت مضررة بالصحة العامة .

ب ) يفي امر المنع قائما الى ان تصبح المياه صالحة للشرب .

المادة ٧٤ - ١ ) مع مراعاة القوانين الموضوعة المتعلقة بالمياه وتوزيعها واستهلاكها ومن اجل المحافظة على الصحة العامة ، ومنعا لتلوث مياه الشرب وضمن هذه الغايات فقط ، لا يجوز انشاء اية شبكة مياه ما لم تتم المصادقة على المخططات والمواصفات من قبل :-

أ ) الوزير او وكيل الوزارة او من ينوب عنه في حالة غيابه .

ب ) اية وزارة اخرى او سلطة او دائرة حكومية انيطت بها هذه الصلاحيات ولغاية المحافظة على الصحة العامة ولتفشي الامراض يكون لوزارة الصحة حق الاشراف الكامل على هذه الشبكة عند انشائها او بعد ذلك .

٢ ) تحقيقا للغايات المبينة في هذا الفصل وضمن الحدود المبينة اعلاه لا يجوز ربط اية شبكة مياه خاصة او عامة بآلة شبكة مياه اخرى كما لا يجوز اجراء اي تغيير رئيسي او جوهري في شبكة توزيع المياه ما لم تتم الموافقة وفقا لما تقدم .

المادة ٧٥ - ١ ) تراقب الوزارة وتقدم الارشادات عند انشاء اماكن لجمع الفضلات او عند انشاء بالوعة او حفرة في اي مكان يؤثر او يحتمل ان يؤثر من ناحية صحية على مياه الشرب او على مصادر المياه ، والمدير او الطبيب ان يأمر خطيا بمنع انشائها او في حالة وجودها بازالتها كلياً او جزئياً اذا ظهر فيه ان هذه الانشاءات ضارة او يحتمل ان تضر بمياه الشرب او بمصادر المياه .

٢ ) اذا تخلف المالك او المسؤول عن تنفيذ الاوامر ضمن المدة المحددة في الامر فللمدير او الطبيب ان يتخذ كافة الاجراءات اللازمة على نفقة المالك او المسؤول .

٣ ) على كل من يعلم بوقوع تلوث لمياه الشرب ان يبلغ المدير او الطبيب بذلك .

المادة ٧٦ - يكون صاحب مصدر المياه او صاحب شبكة المياه مسؤولاً عن اية مخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٧ - جرحاً على تحقيق الاهداف الصحية المذكورة في هذا الفصل ، للوزارة ان تقوم بنفسها او ان تحول اية وزارة او دائرة او مؤسسة اخرى بالقيام بمعاينة واختيار وفحص المياه ومفتيش اعمال شبكة المياه وان تحولها بالقيام بجميع الاعمال المنوطة بها بمقتضى هذا الفصل على ان تبقى الوزارة في جميع الحالات مسؤولة عن التثبت من ان المياه صالحة للشرب .

#### الفصل الثامن عشر

المادة ٧٨ - تتعاون كافة الوزارات والدوائر والهيئات والمجالس كل ضمن امكانياتها واختصاصها مع وزارة الصحة لتنفيذ احكام هذا القانون .



المادة ٧٩ - ١ ) كل من يخالف احكام هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه يعاقب بالحبس من اسبوع الى سنة او بالغرامة من عشرة دنانير الى مائتي دينار او بكلا هاتين العقوبتين .

٢ - أ ) مع مراعاة ما نص عليه صراحة في هذا القانون يجوز للمحكمة لمنع الضرر وحفظا للصحة العامة ان تقرر :-

١ ) اقفال المحال والمدة التي تراها .

٢ ) حجز سيارة صهريج النضج اذا تعلقت بها المكرمة :

٣ ) حجز او مصادرة المحرك (الموتور) اذا تعلقت به المكرمة المذكورة في الفقرة (ط) من المادة ٣٠ من هذا القانون :

ب ) ليس في هذه المادة ما يحول دون قيام المدير او الطبيب باقفال المحال او بالحجز او بقطع المياه لمدة اسبوع واحد قبل عرض الامر على المحكمة :

٣ ) للحاكم الاداري بناء على طلب من المدير او الطبيب اقفال المحل مؤقتا ريثما تصدر المحكمة قرارها بهذا الشأن .

٤ ) بصرف النظر عن العقوبة المينة في الفقرة ١ - من هذه المادة اذا ادت نتائج المخالفة الى مضاعفات تتطلب عقوبة اشد فيجب عندئذ الرجوع الى قانون العقوبات او الى اية قوانين اخرى تقضي بذلك .

المادة ٨٠ - أ ) لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة من اجل :-

١ ) فرض الرسوم واستيفائها وطريقة تحصيلها .

٢ ) بيان المتطلبات والشروط الواجب توافرها عندما يفرض القانون وجوب الحصول على رخصة او اذن او تصريح للمباشرة في اي عمل او حركة .

٣ ) تنفيذ احكام هذا القانون او اي امر يتعلق بما انطوى عليه او انشئ عنه .

٤ ) التأمين الصحي للمواطنين يعين فيه حق الاشتراك والرسوم والاجور المترتبة على ذلك .

٥ ) مراقبة الادوية وصناعتها .

ب ) للوزير ان يصدر التعليمات والامور من اجل تنفيذ احكام اي نظام صادر بمقتضاه .

المادة ٨١ - تلغى القوانين التالية وما الحق بها من ذيول وما طرأ عليها من تعديلات وتعتبر الذبول والانظمة الصادرة بموجب تلك القوانين كأنها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تعارض معه والى ان تستبدل بانظمة اخرى :-

أ ) قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ .

ب ) قانون الصحة الفلسطيني لسنة ١٩٤٠ .

المادة ٨٢ - ١ ) يعتبر نظام التأمين الصحي رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٥ ونظام التأمين الصحي رقم (١٢٦) لسنة ١٩٦٥ - و تعديلاتهما كأنهما صدرتا بمقتضى هذا القانون .

٢ ) يبقى العمل بقانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته سارية المفعول الى ان يلغى او يستبدل بتشريع آخر باستثناء ما تعارض منه صراحة مع هذا القانون .

المادة ٨٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد نقيب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم ٨٧ لسنة ١٦ المعدل لقانون الصحة العامة .  
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي رفضه فيها المجلس وكما سيرفع الحكومة مرفوضاً » .

قانون مؤقت رقم ( ٨٧ ) لسنة ١٩٦٦  
قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧٩) من القانون الاصيل بشطب ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

« مع مراعاة ما نص عليه صراحة في هذا القانون على المحكمة ان تقرر اغلاق المحال ولا يعاد فتحها الا بترخيص من الوزير » :

المادة ٣ - تعدل المادة (٨٠) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (٤) مباشرة :-

« ٥ - مراقبة الادوية وصناعتها » .

- ٣ -

السيد نقيب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الصحة العامة ؟  
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي رفضه المجلس وكما سيرفع الحكومة مرفوضاً »

قانون مؤقت رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٦٧  
قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢١) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - على والد كل مولود او وليه او الشخص الموكول امره اليه ان يعمل خلال (٦) شهور من تاريخ ولادته على تلقيحه ضد السيل وضد شلل الاطفال وضد السعال الديكي والتيتانوس والدفتيريا .

وعليه ان يطعمه خلال سنة من ولادته ضد الجدري الا اذا اصدر الوزير امراً بخلاف ذلك وعلى الطبيب ان يصدر شهادة تشعر بوقوع التلقيح او التطعيم في حالة نجاحه .

- ٤ -

السيد نقيب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض مشروع القانون المعدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٩ ؟  
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وكما سيرفع الحكومة مرفوضاً »

## الاسباب الموجبة

حيث تبين لامانة العاصمة من خلال تطبيق المادتين (٣١ و ٣٠) من قانون الصحة العامة بالنسبة للمكارة الصحية والخالفات الناجمة عنها قصور احكام المادتين المشار اليهما عن تأمين متطلبات النظافة العامة في المدينة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين ممن لا يتورعون عن طرح القمامة والاسواخ في الشوارع والاحياء مما يؤدي الى اضرار صحية . وبناء على تنسيب امين العاصمة وتأيد وزير الصحة وضع هذا القانون المعدل لتأمين معالجة هذا النقص .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الصحة العامة رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (و) التالية اليها :

و - طرح الاسواخ او النفايات او غير ذلك على الارصفة او الشوارع او الساحات العامة او الاراضي المكشوفة مما قد يؤدي الى الحاق الضرر بالصحة العامة .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٣١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣١ :

أ - كل من احدث او تسبب في احدثات مكررة صحية او خالف احكام هذا القانون يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٩) من هذا القانون بالاضافة الى الزامه بازالة المكررة الصحية خلال (٢٤) ساعة واذا تخلف عن ذلك فللمدير او الطبيب ان يوعز بازالتها على نفقة المخالف .

ب - للمحكمة المختصة بالاضافة الى الصلاحيات المخولة لها بموجب هذا القانون ان تقرر اقفال المحل .

السيد نقيب الرئيس :

هل يوافق المجلس على رفض القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون الصحة العامة ؟  
الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون بالصيغة التي رفضه بها من المجلس وكما سيرفع للحكومة مرفوضاً » .

هكذا عند العمل

## الاسباب الموجبة

وجددت وزارة الصحة والجهات الرسمية الاخرى المعنية بالشؤون الصحية حينها باشرت باتخاذ الاجراءات الوقائية الشاملة للحيلولة دون انتشار وباء الكوليرا ومنها مكافحة المكاره الصحية الخطرة بصورة فورية وحاسمة بان الاجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة (٣١) من قانون الصحة العامة رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦ لاتساعد على ازالة المكاره الصحية الخطرة بصورة آتية تضمن التخلص من احد اهم اسباب انتشار الوباء .  
فلتلافي هذا النقص ، ويمكن ازالة المكاره الصحية كطرح القمامة والمياه العادمة ومحتويات الحفر الامتصاصية بصورة آتية في الشوارع والاراضي المكشوفة او الساحات العامة فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون الصحة العامة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية اليها :  
و - عدم محافظة صاحب العقار او مستأجره على نظافة حرم العقار الذي يشغله وعلى نظافة الرصيف الواقع امام العقار .  
ز - طرح الاوساخ او النفايات او المياه العادمة او غير ذلك على الشوارع او جوانبها او الساحات العامة او الارصفة او الاراضي المكشوفة مما قد يؤدي الى إلحاق الضرر في الصحة العامة او الاذى بالآخرين .  
ح - افسيا ب او طرح محتويات الحفر الامتصاصية او المصارف او صهاريج النضح ( التنتكات ) في غير الاماكن المخصصة لها من الدائرة او المنطقة المحلية .  
ط - تفريغ محتويات الحفرة الامتصاصية بالتفجير السطحي او الجانبي او تفريغ محتوياتها في حرم العقار او في احد فروع المجاري العامة او مجاري الامطار .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٣١- أ - كل من احدث او تسبب في احدثات مكرهه صحية يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة للمدير او الطبيب تكليف من احدث او تسبب في احدثات مكرهه صحية بازالة المكرهه خلال المدة التي يعينها في اشعار خطي . وله عند التخلف عن ذلك ان يوعز بازالتها على نفقة المخالف ؟

ج - للمدير او الطبيب اذا كانت المكرهه احدى المكاره الواردة في الفقرات (ز) (ح) و (ط) من المادة (٣٠) من هذا القانون ان يوعز فوراً بازالتها على نفقة المخالف دون الحاجة الى توجيه الاشعار .

د - يعتبر تقرير المدير او الطبيب بحق المكاره الوارد ذكرها في هذا القانون بينة كافية لهذا الغرض .

هـ - يجري تحصيل نفقات ازالة المكرهه بمقتضى هذه المادة كما لو كانت اموالاً اميرية .

المادة ٤ - تعدل المادة (٧٩) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢ - أ - مع مراعاة مانص عليه صراحة في هذا القانون يجوز للمحكمة من اجل تنفيذ احكام هذا القانون وغاياته او لمنع الضرر وحفظاً للصحة العامة ان تقرر :

- ١ - اقفال المجال والمدة التي تراها .
  - ٢ - سيارة صهريج النضح اذا تعلقت بها المكرهه .
  - ٣ - حجز او مصادرة المحرك (الموتور) اذا تعلقت بها المكرهه المذكورة في الفقرة (ط) من المادة ٣٠ من هذا القانون .
  - ٤ - قطع المياه عن المنزل الذي تبنيه الحفرة او المصرف الذي تعلقت به المكرهه ؟
- ب - ليس في هذه المادة ما يحول دون قيام المدير او الطبيب باقفال الحال او بالحجز او بقطع المياه لمدة اسبوع قبل عرض الامر على المحكمة .

هكذا عند الاصل



- ج -

السيد نائب الرئيس :

ارجو تلاوة القرار رقم (٧)

السيد المقرر :

## قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٦ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكد والعضو معالي السيد عبد الرحمن خليفة والعضو معالي السيد انسطاس حنايا

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالية عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتبنيها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها بالصيغة التي وردت فيها من مجلس النواب الموقر وهي :-

- ١ - مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ :
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة .
- ٣ - القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد المدني .

٤ - مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ .

٥ - القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التعاون .

٦ - القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بالقرار رقم (٧) ؟  
الجميع : موافقون .

- ١ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص المشروع كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي صيرف فيها الى الحكومة الموقرة)

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠

المادة كما وردت في مجلس النواب	الاجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان
موافقة كما وردت من الحكومة، مع الاستعاضة عن عبارة المادتين ١٩ و ٣ بعبارة هذه المادة والمادة ١٩ .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ البند (١)
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (٣) من القانون الاصلي بالزيادة الفترة الجديدة التالية الى آخرها . ٥ - في حالة ما اذا كان الشيء الحكومي يجري الاعلان للصوم عنه في المادتين ٣ و ١٩ من هذا القانون من قبل مدير الاراضي والساحة.
المادة المعمول بها الآن	نفس المادة (٣) ١ - حل الشيء ان ينشر اعلانا في الجريدة الرسمية لمدة خمسة عشر يوما ، يعلن فيه موصيه على التقدم الى مجلس الوزراء بطلب اعطاء القرار باستملاك ارض مبنية او مملوكة في هذا الاعلان وان مشروعه هو المقتضى للمادة ٥ ٢ - ان معاملات الافراز التي تجري بعد تنقذ اول مخطط الاستملاك وان لم يكتب مقتضى القطعية لا تؤثر في حل الحكومة او المجلس البلدي او المجلس اعلي في استملاك ريع مجموع مساحة الارض قبل الافراز بكونه تعريض وقفا لا يحكم المادة ٢١ من هذا القانون ٥ ٣ - بعد انتهاء مدة الاعلان يقدم الشيء طلبا الى مجلس الوزراء مرفقا به خريطة بالارض المراد استملاكها . ٤ - على الشيء عند تقديم طلبه ان يثبت مقتضيه المالية على القيام بالشرع بصورة يفتح بها مجلس الوزراء .

هكذا عند الاصل

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للمعول في الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ البند (١)	موافقة كما وردت من الحكومة ، مع الاستعاضة عن كلمة واذا يحرف (او)	تعديل المادة (١٥) من القانون الاصيل بالنسبة ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : - اذا لم يفتق المنيء وصاحب الارض على مقدار التعويض واذا تعدر الاتفاق بينهما على ذلك ، فانما يفتق صاحب الارض او لاي سبب آخر يحوز لاي منهما ان يقدم طلبا الى الحكومة لتعيين هذا المقدار .	نص الفقرة (١) من المادة ١٥ اذا لم يفتق المنيء وصاحب الارض على مقدار التعويض لاي منهما ان يقدم طلبا الى الحكومة لتعيين هذا المقدار .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١  
قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم (٧) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها .
- - في حالة ما اذا كان المنشئ الحكومة يجري الاعلان المنصوص عنه في هذه المادة والمادة ١٩ من هذا القانون من قبل مدير الاراضي والمساحة .
- المادة ٣ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
- ١ - اذا لم يفتق المنيء وصاحب الارض على مقدار التعويض او تعدر الاتفاق بينهما على ذلك لغياب صاحب الارض او لاي سبب آخر يحوز لاي منهما ان يقدم طلبا الى المحكمة لتعيين هذا المقدار .

- ٢ -

## السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة كما ورد من مجلس النواب ؟

## الجميع : موافقون .

( وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة )

هكذا عند الاصل

المادة كما وردت من اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ البند (٢) .	موافقة كما وردت من الحكومة .	تعديل المادة (١٨) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها : (٢) - على دوائر الاجراء تحويل بدل التعويض لسدس الاراضي والمساحة في كل الاحوال لاجراءات الامانة اللازمة لانعام معاملات التسجيل .	بمضان تم دفع التعويض لصاحب الارض او الى صندوق الخيرية كوديعة سواء اتفق على مقداره او جرى تقديره بحسب المحكمة . تسجل الارض المستملكة باسم المنيء باهر من مدير الاراضي والمساحة . لتسجيل الارض التي تستملك بالطرق العادة الا اذا رأي مجلس الوزراء ان هذا التسجيل ضروري .

## الاسباب الموجبة

لما كانت جميع الاراضي والعقارات التي تستملك من قبل امانة العاصمة والبلديات لمشاريعها العامة خاضعة لضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والضريبة المعارف ولعوائد التنظيم كما ان بعضا من مالكي هذه الاراضي والعقارات يكون خاضعا حسب دخله لاداء ضريبة الدخل فان استيفاء الضرائب والاموال الاميرية المتحققة بجميع انواعها على هذه الاراضي والعقارات او على اشخاص مالكيها يجب ان تستوفي قبل ان يصار الى تسجيل هذه الاراضي بأمر من مدير الاراضي والمساحة كما تقضي بذلك الفقرة الاولى المعدلة من المادة ١٨ من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المرعية الاخرى ونظرا لان بعض مالكي هذه الاراضي والعقارات ياجأون الى المحاكم النظامية لتقدير التعويض العادل عن ممتلكاتهم المستملكة والى حجز اموال المنشية كعلامات والبلديات لدى صندوق قروض البلديات بواسطة دوائر الاجراء ثم الى قبض التعويض دون ان يقوموا بدفع ما يتحقق على اراضيهم او عقاراتهم المستملكة من ضرائب او على اشخاصهم من ضريبة دخل وبذلك يصبح من المتعذر تسجيل الاموال غير المنقولة المستملكة باسم الامانة والبلديات او اي منشيء اخر لان مدير الاراضي والمساحة عندما يصدر امر التسجيل يصدره مشروطا بدفع جميع الضرائب والاموال الاميرية عن المسال غير المقبول المستملك كما هو نص قرار ديوان تفسير القوانين والانظمة رقم ١٠ تاريخ ١٩٦٩/٥/١٨ الامر الذي ادى الى وضع هذا التعديل في قانون الاستملاك ليصبح مأموري الاجراء ممنوعين من تسليم التعويض

ووجوب تحويله لمدير الاراضي والمساحة ليجري العملية وفق احكام قانون الاستملاك والقرار رقم ١٠ المذكور .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (١٨) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٣) .  
(٣) - على دوائر الاجراء تحويل بدل التعويض لمدير الاراضي والمساحة في كل الاحوال لانخاذا الاجراءات اللازمة لانعام معاملات التسجيل .

- ٣ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون القواعد المدني كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة الموقرة) .

هكذا حذره لاصول



اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ البند (٣) .
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة .
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (٥) من القانون الاصل بتعطيل الفقرة (و) منها واعادة ترتيب الفقرات اللاحقة على هذا الاساس . تعديل المادة (٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة التالية الى آخرها . ٥ - الخدمة التي يقضيها الموظف معارا ( خارج المملكة الاردنية الهاشمية )
المادة المعمول بها الآن	نص الفقرة (و) من المادة (٥) ١ - الخدمة التي يقضيها الموظف معارا على وجه قانوني . نص المادة (٧) لا تعتبر الخدمات التالية مقبولة للتقاعد : الخدمات التي يقضيها موظف قبل اكاله السابعة عشرة من عمره . ب - الخدمات التي يقضيها الموظف بعد اكاله السنين من عمره الا اذا كانت في منصب وزاري على ان زان في ذلك احكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون . ج - الخدمات التي تزيد عن اربعين سنة سن الخدمة القبلية للتقاعد . د - اية خدمات لا تدفع عنها التأمينات التقاعدية

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد المدني

## الاسباب الموجبة

نظرا لتهاافت الكثيرين من الموظفين على طلبات الاعارة لحكومات اجنبية الامر الذي يؤدي الى الاضرار بالمصالح الحكومية ، ومن اجل وضع حد لهذا التهاافت فقد وضع هذا التعديل بحيث تكون الخدمة التي يقضيها الموظف معارا الى جهات اجنبية خدمة غير تابعة للتقاعد طيلة مدة الاعارة .

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠  
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون

الاصلي وبشطب الفقرة (و) منها واعادة ترقيم الفقرات اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٣ - تعديل المادة (٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة التالية الى آخرها : -

٥ - الخدمة التي يقضيها الموظف معارا ( خارج المملكة الاردنية الهاشمية ) .

- ٤ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص المشروع كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة :

هكذا عند الاصل

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧١/٣/٦ البند (٤)
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (٢٢) من القانون الاسمي بإضافة عبارة (وأفراد الجيش الشعبي الملتزمين) بعد كلمة (الاعيان) الواردة في الفقرة (ب) منها.
المادة المسمول بها الآن	نص الفقرة ب من المادة ٢٢ ب - على الرغم مما ورد في أي قانون أو نظام آخر لا يجوز الجمع بين رتب التقاعد التي يقاضاه أي شخص مدني كان أو عسكرياً عن خدمته في الحكومة الأردنية وعن رتب إيه وظيفة في هذه الحكومة أو بلدية أو دائرة أو قاف أو إيه مؤسسة ربحية أو بلدية أو دائرة أو قاف أو إيه هيئة ربحية أخرى تابعة لها. وتشمل كلمة موظف لأغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع أو لقاء هبات أو بالاجرة الثابتة ولا يعتبر ما يقاضاه أعضاء مجلس النواب والاعيان راتب وظيفة بالحق المصروف في هذه الفقرة.

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع قانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١

- ٥ -

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١ قانون تعديل لقانون التقاعد المدني	السيد نائب الرئيس
المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي مع ما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٢/٢/١٩٧٠ .	هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التعاون كما ورد من مجلس النواب ؟
المادة ٢ - تعديل المادة (٢٢) من القانون الاصلي بإضافة عبارة ( وأفراد الجيش الشعبي الملتزمين ) بعد كلمة ( الاعيان ) الواردة في الفقرة ( ب ) منها .	الجميع : موافقون وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة .

هكذا منه الاصل





قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التعاون لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانون التعاون رقم ( ) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من :  
 المدير العام  
 ممثلا عن وزارة الاقتصاد الوطني  
 ممثلا عن وزارة الزراعة  
 ممثلا عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
 مندوب عن ديوان المحاسبة  
 ممثلين عن الجمعيات  
 عضواً يعينه وزير الاقتصاد  
 عضواً يعينه وزير الزراعة  
 عضواً يعينه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل  
 عضواً يعينه رئيس ديوان المحاسبة  
 اعضاء

ب - يكون عدد الاعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات ستة اعضاء ، عضو عن كل منطقة تعاونية يجري انتخابهم من قبل ممثلي الجمعيات في مناطقهم في موعد يجده المدير العام .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة ١٥ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - يعين مجلس الوزراء المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته ويعين شروط استخدامه .

- ٦ -

السيد نائب الرئيس :

حصل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ( ٧٥ ) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع : موافقون ؟

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سرفغ لها الى الحكومة المؤقتة .

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) للموافق ١٩٧١/٣/٦ البند (٦)
المادة كما وردت من مجلس النواب	مراقبة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالعمل الجديد	<p>يأتي ما جاء في المادة الخامسة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-</p> <p>المادة ٩ - بالرفع ما ورد في المادة القديمة السابقة وقوانينها المتعلقة بالاستثمار :-</p> <p>١ - مجلس الوزراء يتتبع من الوزير المختص ان يقرر عرض الطرق بما يتجاوز العرض المعلن فيها .</p> <p>٢ - يعين مجلس الوزراء يتتبع من وزير الاقتصاد الطرق الدولية (الطرق الوطنية) وطرق الاودية (القانونية) وما ما هذا ذلك فيجب ان يكون طرق القرى (الراعية) .</p> <p>٣ - يعين الوزير المختص عرض الطرق التي تتدخل ضمن اختصاص وزارته في حالة عدم تجاوز ذلك العرض المعلن في المادة السابقة .</p>
المادة المعدلة بالان	<p>فصل السادس (٦)</p> <p>يعين مجلس الوزراء الطرق الدولية وطرق الاودية</p> <p>والقرى وعرض كل منها يتتبع من الوزير المختص</p> <p>الاعمال العامة .</p>

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها

هكذا عند الاصل

## الاسباب الموجبة

لما كان عرض طرق الدولة العامة الرئيسية والثانوية والقروية المنصوص عليها في قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم (١٥) لسنة ١٩٣٨ لا يفي في بعض الحالات حاجة الطرق سواء من ناحية الاعمال الانشائية من قطع وطعم بالإضافة الى متطلبات العرض اللازم لانشاء طرق عريضة وحديثة (اتوسارام) اذ تبين من خلال دراسات طريق عمان - الزرقاء الجديدة المزمع تمويل انشائها باربعة مسارات قابلة للزيادة الى سنة في المستقبل من البنك الدولي مستوجب عرضاً يزيد عن ٤٠ متراً ، فقد وضع هذا التعديل لتسهيل تأمين سير الاعمال في انشاء وفتح الطرق .

## قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم (١٥) لسنة ١٩٣٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة التاسعة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في المادة الثامنة السابقة وفي الحالات الاستثنائية .

أ - لمجلس الوزراء بتشبيب من الوزير المختص ان يقرر عرض الطرق بما يتجاوز العرض المعين فيها .

ب - يعين مجلس الوزراء بتشبيب من وزير الاشغال العامة طرق الدولة العامة (الرئيسية) وطرق الاولوية (الثانوية) وأما ما عدا ذلك فيعتبر من طرق القرى (الزراعية) .

ج - يعين الوزير المختص عرض الطرق التي تدخل ضمن اختصاص وزارته في حالة عدم تجاوز ذلك العرض الحدود المعينة في المادة السابقة .

## السيد الرفاعي :

معالي الرئيس ، بالنسبة الى مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ فقرة (٤) هل يمكن لمعالي وزير المالية ان يعطينا فكرة عن المبالغ المقدرة التي تترتب على اقرار هذا القانون ، وفكرة عن الرواتب التي تعطى للأفراد والضباط كي ننظر في الجمع بين التقاعد وبين هذه الاعطاءات .

## السيد وزير المالية :

يقتصر بالأفراد المتقاعدين المتسبين الى الجيش الشعبي وبالتطبيق وجد ان رواتبهم التقاعدية او عائدات التقاعد هي عائدات بسيطة لا يمكن معها ان يضمنوا باربعة او خمسة او ستة دنانير ولا تشمل الضباط ابداً ومقصورة على هؤلاء الافراد واستثنوا لان العدد قليل الف جندي من جندي الى ثلاثة

شرايط او رقيب وحسب حوالي ٥٠ الف دينار بالسنة فوجد مثل هؤلاء الذين يتجنّدون لتأسيات الدفاع عن الوطن ويساعدون القوات المسلحة يمكن ان يعاملوا معاملة الذين استثنوا بالجمع بين راتب التقاعد والراتب الذي يعطى لهم وحاولنا كثيراً ان نتحاشى الفكرة فيما استطعنا لمقتضيات فنية حيث يمكن ان يتسبب لمدة اسبوع ثم يترك فلا تستطيع لا القيادة او المالية ان تلاحق هذه العملية المتكررة ، نعم عندما يتسبب ويسجل انه انتسب وعندما يتفصل يسجل انه انفصل ثم تعود القيود الى المالية لتصحيحها والحقيقة اخذت اكثر ثلاثة اشهر لان هي من شهر (١٢) حتى استطعنا بالاستشارة مع المستشارين في الرئاسة وعكسة التمييز ان هذا الوضع الوحيد الذي نستطيع ان نعالج هذه الدعوة .

## السيد الرفاعي :

شكراً معالي الوزير .

هكذا عند الاصل

( د )

السيد نائب الرئيس

يتلى القرار رقم (٨) الصادر عن اللجنة القانونية واللجنة المالية معاً .

السيد المقرر

## قرار رقم (٨) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنتان القانونية والمالية بنصاب قانوني بتاريخ ١٩٧١/٣/٦ في جلسة مشتركة برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفه نائب رئيس مجلس الاعيان وحضور كل من مقرر اللجنة القانونية معالي السيد عبد الرحيم الواكد ومقرر اللجنة المالية معالي السيد محمد علي رضا والاعضاء معالي السيد السطاس حنايا ومعالي السيد انطون عطاالله ومعالي السيد صالح المعشر

ونظرت في القانون الموقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري وبعد دراسته ومناقشته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة على هذا القانون كما ورد من مجلس النواب .  
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على هذا القرار السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنتان القانونية والمالية في القانون الموقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري ؟ .  
الجميع موافقون

( وهذا هو نص القانون كما ورد من مجلس النواب وكما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها إلى الحكومة الموقرة )

ملحوظات مجلس الاعيان حول القانون الموقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري

الاجراءات اللجنة القانونية والمالية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة المعدل بها
(٨) انظر القرار رقم ١٩٧١/٣/٦ الترخيص في	موافقة كما وردت من الحكومة مع اجراء التعديل التالي وهو : في المادة الاولى تتطلب جازر (٥/١) الرتبة (١٩٦٧) ويستعاض عنها بمادة (تترو في الجريدة الرسمية) وذلك عطفة على المطرول المكسبة التي استعقت لاصحابها قبل صدور هذا القانون .	تعديل المادة (٢٦) من القانون الاصل باضافة الفقرة (ب) الجديدة التالية اليها كفقرة (ب) واصبح الفقرة (ب) الواردة فيها فقرة (ج) . ب - فيما عدا ايقاف رتب التقاعد لا تسري احكام الفقرة السابقة على ضباط العزبى المتقاعدين الذين يعادون الى الخدمة بسبب اعلان حالة الطوارئ اذا قصت مدة خدمتهم عن ستة اشهر من اصداء على ان تصرف لهم عند انتهاء خدمتهم مكافأة تعادل ٢٠٪ من رواتبهم التقاعدية الشهورية مع العلاوات من المدة التي تقومون على تلك الخدمة .	ليس لها اصل بالنسبة الى الاصل

هكذا منه الاصل



## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعادل المادة (٢٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها كفقرة (ب) واعتبار الفقرة (ب) الواردة فيها فقرة (ج) .

ب - فيما عدا ايقاف راتب التقاعد لا ترى احكام الفقرة السابقة على ضباط التعزيز المتقاعدين الذين يعادون الى الخدمة بسبب اعلان حالة الطوارئ اذا قصت مدة خدمتهم عن ستة اشهر متواصلة على ان تصرف لهم عند انتهاء خدمتهم مكافأة تعادل ٢٠٪ من رواتبهم التقاعدية الشهرية مع العلاوات عن المدة التي قضوها في تلك الخدمة .

السيد نائب الرئيس :

هذا القانون صار عليه جدول كبير واستقر الرأي ان يجتمع اللجنتان القانونية والمالية وبالعقل اجتمعت ودرست الموضوع واعطت التوصية التي قرأها معالي المقرر .

## ٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ( ١ )

السيد نائب الرئيس :

ليرفع المقرر دولة السيد سليمان باشا النابلسي الى المنصة لتلاوة المقررات

السيد المقرر :

## قرار رقم (١) لسنة ١٩٧١

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٥/٣/١٩٧١ بحضور كل

من مقرر اللجنة دولة السيد سليمان النابلسي والاعضاء دولة السيد عبد المذم الرفاعي ومعالي السيد هاشم الجبوسي ومعالي السيد انطون عطا الله .

ونظرت في الاتفاقيات الحالية عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت ما يلي :

١ - الموافقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية التعويضات المستحقة للراعي الاردنيين بالصفة التي وردت فيها من الحكومة ومجلس النواب المقرر .

٢ - الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق بالسياسة التي ورد فيها من الحكومة ومجلس النواب المقرر .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع موافقون

أ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية التعويضات المستحقة للراعي الاردنيين كما وردت من مجلس النواب ؟

الجميع موافقون

وهذا هو نص الاتفاقية التي وافق عليها المجلس وبالصفة التي سترفع فيها الى الحكومة الموقرة .

## اتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

في شأن تسوية التعويضات المستحقة للراعي الاردنيين

٠٠٠٠٠٠

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

حكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منهما في تسوية التعويضات المستحقة للراعي الاردنيين نتيجة خضوع اموالهم لقوانين التأمين الكامل او الجزئي التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة او نتيجة لفرض الحراسة على هذه الاموال استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وادارتها او بيعها بواسطة الجهات المتولية شؤون الحراسة او خضوعها لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او قوانين الاصلاح الزراعي الصادرة في عامي ١٩٦١، ١٩٦٣ فقد تعاقدت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن نفسها وباسم رعاياها من اصحاب الاموال السالفة الذكر الذين يقبلون المعاملة باحكام هذا الاتفاق ولحسابهم وقيلت بهاتين الصفتين ان تتخالص تخالصا كاملاً نهائياً عن كل تعويض مستحق لهؤلاء الراعي من جراء خروج هذه الاموال عن ملكهم او من جراي سبب آخر متصل بها او بنقل ملكيتها او بادارتها او بالتصرف فيها وذلك في مقابل قيام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

وبناء على ذلك فقد اتفقنا على ما يأتي :-

## المادة الأولى

يقصد بالاموال والحقوق الأردنية في خصوص هذا الاتفاق الاموال والحقوق المملوكة للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية :-

أ - ان يكونوا متمتعين بالجنسية الأردنية منذ شهر يوليو سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

ب - ان يكونوا مستحقين لصفة غير المقيم في الجمهورية العربية المتحدة او حاصلون على هذه الصفة طبقاً لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فاذا كانوا مقيمين بها تعين عليهم الحصول على «صفة غير المقيم» طبقاً لاحكام القانون المذكور خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

ج - ان يتقدموا بطلب مؤيد من الحكومة الأردنية للاستفادة من احكام الاتفاق الى الجهة التي تحددها حكومة الجمهورية العربية المتحدة خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

هكذا تمت الاصل

## المادة الثانية

تسري احكام هذا الاتفاق على الاموال والحقوق الأردنية التي خضعت في الجمهورية العربية المتحدة للقوانين الآتية :-

- ١ - بالنسبة للاموال المؤتممة :- ان تكون قد خضعت لاحد قوانين التأمين الكامل او الجزئي التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة ابتداء من يوليو ١٩٦١ .
- ب- بالنسبة للاراضي الزراعية :- ان تكون قد خضعت للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ او القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ .
- ج - بالنسبة للاموال التي فرضت عليها الحراسة :- ان تكون قد خضعت لاحكام القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٦٤ .

## المادة الثالثة

تحدد مطالبات الرعايا الاردنيين على اساس الاوراق المالية المؤتممة او الشهادات او السندات الصادرة تنفيذاً للقوانين المنصوص عليها في المادة السابقة او بكافة الوسائل الاخرى المثبتة للملكية قانوناً .  
وبالنسبة لاموال الاردنيين التي فرضت عليها الحراسة فتحدد المطالبات على اساس البيانات المقدمة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة على ضوء المستندات المثبتة للملكية المقدمة الى هذه الادارة .

## المادة الرابعة

١ - يفتح لدى البنك المركزي المصري حساب خاص بالجنيه المصري لا يقل فائدة باسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا الاردنيين الذين تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة الأولى من هذا الاتفاق وذلك على النحو الآتي :

- أ - ٦٥٪ من قيمة الاموال التي خضعت للقوانين المشار اليها في الفقرتين أ، ب من المادة الثانية مقومة وفقاً لاحكام القوانين التي خضعت لها .
  - ب - ٦٥٪ من قيمة ضائي الاموال التي آلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٦٤ معدة طبقاً لبيانات الواردة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة .
  - ٢ - لا يخل فتح هذا الحساب باسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بحقوق الدائنين قبل اصحاب الاموال المكونة لهذا الحساب اذ يحق لهم مباشرة حقوقهم القانونية على هذه الاموال في حدود ما يخص مدنيهم في هذا الحساب .
- وتستثنى من القيمة القابلة للتحويل طبقاً للمادة التالية كافة المبالغ التي يحجز بها ادارياً او قضائياً الى ان يتم رفع هذه الحجز وكذا المبالغ التي يقتضيها الدائنين وفاء لديونهم من هذا الحساب .

## المادة الخامسة

يستخدم المبلغ المقترح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقاً للشروط الآتية :-

- أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حداً الاقصى ٣٠٠.٠٠٠ جنية مصري (ثلاثمائة الف جنية مصري) .
- ب - يكون استخدام ٥٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .
- ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠ بالمائة من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الاردنية وذلك باستثناء القطن والارز والبتروك .

د - تتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بان تخصص كافة السلع التي تستورد طبقاً لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .

## المادة السادسة

تغطي العمليات المتعلقة بالحساب الخاص المشار اليه في المادة الرابعة من جميع الضرائب والعلاوات المتعلقة بالتحويلات .

## المادة السابعة

في خصوص هذا الاتفاق تحدد قيمة الجنيه المصري على اساس ٢,٣٠ دولار امريكي (دولارين وثلاثين سنتاً) للجنيه المصري .

## المادة الثامنة

تتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بأن تسلم الى مالكي الاموال المنصوص عليها في المادة الرابعة القيمة التي تم ايداعها لحسابهم وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي تراها دون أية مسؤولية في ذلك على حكومة الجمهورية العربية المتحدة وتقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعلان تعهداتها هذا الى ذوي الشأن من اصحاب المطالبات وانتقال حقوقهم في التعويض الى ذمتها وان تصدر من التشريعات ما يقرر مسؤوليتها وحدها عن هذه المطالبات ايا كانت طبيعتها او قيمتها .

وتتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بقبولها لهذا التخالص النهائي الكامل بأن تتحمل هي وحدها مسؤولية أية مطالبة أو دعوى أو ادعاء يتقدم به أي ذي شأن من أصحاب هذه الاموال أو دائيتهم أو خلفائهم و الخائزين لحسابهم أو اصحاب اي حق من الحقوق قبلهم من جراء خروج هذه الاموال من ملكيتهم . كما تتعهد بأن تدفع عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وعن رعاياها كل مسؤولية من هذا القبيل وان تعرضها عند الاقتضاء عن مثل هذه المسؤولية فيما لو تقرر بحكم صادر من القضاء الأردني أو من أية جهة قضائية في أية دولة أخرى .

#### المادة التاسعة

تنفق الحكومتان على الوسائل والاجراءات الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق .

#### المادة العاشرة

تشكل لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ احكام هذا الاتفاق واتخاذ ما تراه من الاجراءات اللازمة لتطبيق احكامه وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب اي من الحكومتين .

#### المادة الحادية عشر

في حالة اتخاذ الجمهورية العربية المتحدة اجراءات مماثلة أو مطابقة للاجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق تبحث الحكومتان معا مدى امكان تطبيق احكام الاتفاق الحالي على المطالبات الناشئة عن هذه الاجراءات .

#### المادة الثانية عشر

تطبق مبادئ اتفاقيات التعويضات التي قد تبرمها حكومة الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الاخرى اذا كانت اكثر ملائمة بدلا من مبادئ هذا الاتفاق .

#### المادة الثالثة عشر

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه . وقد تم التوقيع عليه من ممثلي الحكومتين المتعاقدين بموجب السلطات المخولة لكل منهما من حكومته . محرر من نسختين أصليتين باللغة العربية في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨ .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
(موقع)  
حاتم الزعبي

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة  
(موقع)

## بروتوكول تنفيذي

بشأن الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المعقد في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

٠٠٠٠٠٠

بغية تسهيل تطبيق الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الأردنيين الذين خضعت اموالهم لقوانين التأميم أو لاجراءات الحراسة أو الاصلاح الزراعي ( يشار اليه فيما بعد بالاتفاق ) اتفقت حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية على الاحكام التالية :

#### المادة الاولى

تصدر وزارة الخارجية الأردنية لكل من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار اليهم في المادة الأولى من الاتفاق والذين يريدون رغبتهم في الاستفادة من احكام المادة الثانية منه ، اقراراً مطابقا للنموذج المرفق بهذا البروتوكول يثبت ان الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق متوفرة فيهم . واذا ما رأت الجمهورية العربية المتحدة سببا للاعتراض على اي من البيانات الواردة في هذا الاقرار ولم يكن ممكنا تسوية الامر بالطرق الدبلوماسية يعرض الموضوع على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق .

#### المادة الثانية

تمكينا للبنك المركزي المصري من ابداع التعويضات المستحقة لكل متفجع أردني ( اشخاص طبيعيون ومعنويين ) في الحساب المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق يتبع الاجراء الآتي :

أ - تودع المستندات التي تمثل اموال وحقوق ومصالح المستفيد الأردني والتي تسجل في الاقرار المنصوص عنه في المادة الأولى من هذا البروتوكول في احد البنوك التجارية في الجمهورية العربية المتحدة وترفق بها جميع الوثائق التي تؤيد ملكية المستفيد لهذه الاموال والحقوق والمصالح .

ب - يقوم البنك التجاري بقيد قيمة الاموال والحقوق والمصالح على الاقرار وفقا لقوانين الجمهورية العربية المتحدة المطبقة في هذا الصدد .

ج - يقدم البنك التجاري في الجمهورية العربية المتحدة الاقرار ( من ثلاث نسخ ) من طلب المستفيد الأردني الى ادارة النقد .

د - تقوم ادارة النقد بعد تدقيق الطلب والمواقة عليه بإرسال نسخة من الاقرار الى البنك المركزي المصري ونسخة الى البنك التجاري .

هكذا من الاصل



هـ - بعد تلقي البنك المركزي المصري للمستندات تمثل الاموال والحقوق والمصالح الواردة في الاقرار من البنك التجاري يقوم البنك المركزي المصري ببيع خمسة وستين بالمائة ( ٦٥٪ ) من قيمتها في الجانب الدائن من الحساب الخاص المذكور آنفا .

## المادة الثالثة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق بالجنيهات المصرية .

ويقيد في الجانب الدائن من هذا الحساب مبلغ ٦٥٪ من التعويضات المستحقة وفقا للمادة الثانية من الاتفاق بالنسبة لتلك التي تحدد قيمتها . ويخطر البنك المركزي المصري المصرف المذكور بالادعاءات اولا بأول ، وترسل الاخطارات ( من نسختين ) مرفقة بمداول مفصلة باسماء اصحاب هذه الادعاءات .

واذا تضمن الطلب المقدم وفقا للمادة الثانية من هذا البروتوكول حقوقا لا يمكن تحديد التعويضات الراجعة الدفع بالنسبة لها حين تقديم الطلب تقيد هذه التعويضات بالجانب الدائن من الحساب الخاص اولا بأول عند تحديد قيمة التعويض .

## المادة الرابعة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني حسابين فرعيين « سياحة » و « بضائع » لا يغلقان فائدة ، وتطبق عليهما احكام المادة الثامنة من الاتفاق :

- ١ - الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيهات المصرية :  
يستخدم في الوفاء بمصروفات السياح الاردنيين وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية .  
تشمل هذه الخدمات على سبيل المثال مصاريف الدعاية والنشر ، الاقساط المدرسية ، مصروفات التطبيب والاستشفاء - اجور وجوه الفن المصري .  
ويستثنى من الخدمات رسوم المرور في قناة السويس وذلك وفقا للبند (ب) من المادة الخامسة من الاتفاق
- ٢ - الحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الأمريكية :

يستخدم في الوفاء بما يعادل عشرين بالمائة ( ٢٠٪ ) من قيمة كل شحنة من صادرات الجمهورية العربية المتحدة الى المملكة الاردنية الهاشمية وفقا للبند (ج) من المادة الخامسة من الاتفاق .  
يقوم البنك المركزي المصري بدفع ما يعادل هذا الوفاء اي ٢٠٪ من قيمة كل شحنة الى المصدرين المصريين اقتطاعا من الحساب الفرعي « بضائع » على اساس السعر الرسمي للدولار الامريكي المعلن عنه من قبله وذلك بناء على « اوامر الدفع » الصادرة عن المصارف الأردنية على ان تراجع في ذلك احكام المسادة السابعة من الاتفاق .

## المادة الخامسة

بالنسبة للسنة التعاقدية الاولى يقوم البنك المركزي المصري بنقل الابداعات في الحساب الخاص باكلها الى حسابين فرعيين ( الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيه المصري ( و ) الحساب الفرعي « بضائع » بالدولار الأمريكي الى ان يصل مجموع المبالغ المنقولة للحسابين الى مبلغ الحصص السنوية وقدره ثلاثمائة الف جنيه مصري . وتكون الحصص السنوية بالنسبة لكل سنة تعاقدية تالية ثلاثمائة الف جنيه مصري تحول في حدود امكانيات الحساب الخاص متناصفة الى الجانب الدائن من الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيه المصري والى الجانب الدائن من الحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الأمريكية .

يقوم البنك المركزي المصري ، بناء على طلب البنك المركزي الاردني ، بنقل مبالغ من الحساب الفرعي ، « بضائع » الى الحساب الفرعي « سياحة » بعد تحويل المبالغ المطلوب نقلها الى جنيهات مصرية على اساس السعر المحدد في المادة السابعة من الاتفاق وذلك لمواجهة ما قد يطرأ من طلبات التحويل التي تفوق القيمة السنوية المقتبلة في الحساب الفرعي « سياحة » .

## المادة السادسة

رغبة منها في حسن تطبيق الاتفاق تؤمن حكومة الجمهورية العربية عرض السلع المذكورة في المادة الخامسة من الاتفاق ( البند ج ) على المشترين الاردنيين بنفس السعر المحدد لهذه السلع عند بيعها بالعملات الحرة طالما ان الثمانين بالمائة من قيمتها مستدفع بالعملات الحرة خارج نطاق اتفاق التعويضات . كما انها تؤكد بأن هذه السلع لن تتعرض لأية تدابير او قيود ادارية من شأنها اعاقه او تأخير تصديرها الى المملكة الأردنية الهاشمية .

## المادة السابعة

يتفق البنك المركزي الاردني والبنك المركزي المصري على الطرق الفنية الخاصة بتنفيذ هذا البروتوكول .  
حرر من نسختين في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨ .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (موقع)	عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (موقع)
حاتم الرعبي وزير الاقتصاد الوطني	

## الاتفاق

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

بشأن التعويض عن المصالح الاردنية المعقود في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

٠٠٠٠٠٠

## اقرار

رقم

١ - تشهد وزارة الخارجية الاردنية ان السيد / السيدة / الآتية / المؤسسة المقيم ( المقيمة ) في  
مستوف ( مستوفية ) للشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق . وقد اعلن المذكور انه مالك  
للأموال والحقوق والمصالح المبينة فيما بعد والتي مستها الاجراءات المذكورة في المادة الثانية من الاتفاق :

عدد بيان الاموال والحقوق والمصالح ( قيمة التعويض تدون بمعرفة البنك التجاري بالجمهورية العربية المتحدة ) .

المجموع :

١٩ / /

وزارة الخارجية الاردنية

خاتم وتوقيع البنك التجاري

١٩ / /

٢ - تطبيقاً لاحكام الاتفاق المعقود بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن التعويضات  
المستحقة لارعايا الاردنيين الذين خضعت أموالهم لقوانين التأميم أو اجراءات الحراسة أو الاصلاح الزراعي  
المبرم في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨ يطلب السيد - السيدة - الآتية - المؤسسة .  
مالك الاموال والحقوق والمصالح المبينة اعلاه ايداع ٦٥ في المائة من التعويض المستحق عن هذه الاموال  
والحقوق والمصالح في حساب خاص وفقاً للمادة الثانية من الاتفاق .  
توقيع ( السيد - السيدة - الآتية - المؤسسة ) .

١٩ / /

البنك المركزي المصري

القاهرة في / / ١٩

## الاتفاق

بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية

في شأن تسوية التعويضات المستحقة لارعايا الاردنيين المعقود في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

اقرار رقم

مقدم من

( اسم البنك التجاري )

لخصم التعويضات المستحقة :

عدد	بيان الاموال والحقوق والمصالح	على هذه الحالة	التعويض	مجموع التعويض
	في ج . ع . م .	في هذه الحالة	عن الوحدة	

المبلغ الاجمالي للتعويضات المستحقة

المودع ٦٥ في المائة منها بالحساب الخاص

١٩ / /

مواقة ادارة رقابة النقد رقم

هكذا منه لأصل

وقد حكومة الجمهورية العربية المتحدة  
القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨  
سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية

بالاشارة الى المادة الاولى من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخاص بتسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين .

اتشرف بالافادة بان اية منازعة في جنسية الرعايا الاردنيين بسبب قديمهم في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية على اساس انتمائهم لجنسيات اخرى او لاي سبب آخر سوف يعرض امرها على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق المذكور وذلك اذا لم يمكن تسويتها بالطريق الدبلوماسي .

وفي حالة تعدد الجنسية فانه من المتفق عليه ان ذوي الجنسية المزدوجة يستبعدون عن نطاق الاشخاص الذين يفيدون من هذا الاتفاق اذا كانت احدى الجنسيين هي جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

اما اذا كان ازدواج الجنسية بين الاردن او اية دولة اخرى فانه لن يعتبر اردنيا في مفهوم الاتفاق المذكور الا من كانت جنسيته الاردنية هي الجنسية الغالبة او الجنسية الفعلية .

ومن المتفق عليه في هذا الخصوص ان الشخص الاردني الذي يحصل على جنسية اجنبية بناء على طلبه قبل ابرام هذا الاتفاق لا يدخل في نطاق الاردنيين الذين يفيدون من هذا الاتفاق .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة  
(موقع)

وقد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨  
سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

تتشرف باستلام خطابكم اليوم ونصه كما يلي :

« بالاشارة الى المادة الاولى من الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخاص بتسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين .

اتشرف بالافادة بان اية منازعة في جنسية الرعايا الاردنيين بسبب قديمهم في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية على اساس انتمائهم لجنسيات اخرى او لاي سبب آخر سوف يعرض امرها على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق المذكور وذلك اذا لم يمكن تسويتها بالطريق الدبلوماسي .

وفي حالات تعدد الجنسية فانه من المتفق عليه ان ذوي الجنسية المزدوجة يستبعدون عن نطاق الاشخاص الذين يفيدون من هذا الاتفاق اذا كانت احدى الجنسيين هي جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

اما اذا كان ازدواج الجنسية بين الاردن واية دولة اخرى فانه لن يعتبر اردنيا في مفهوم الاتفاق المذكور الا من كانت جنسيته الاردنية هي الجنسية الغالبة او الجنسية الفعلية .

ومن المتفق عليه في هذا الخصوص ان الشخص الاردني الذي يحصل على جنسية اجنبية بناء على طلبه قبل ابرام هذا الاتفاق لا يدخل في نطاق الاردنيين الذين يفيدون من هذا الاتفاق .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بان اعزز لكم الموافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية  
(موقع)

هكذا عند الاصل



وفد الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

أتشرف باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :

« بالاشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين .

فاني اتشرف بالافادة بأنه نظرا لطبيعة المعاملات المنظورة وغير المنظورة بين البلدين فان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقترح الموافقة على تعديل نص المادة الخامسة من الاتفاق المذكور على الوجه التالي :

« يستخدم المبلغ المفتوح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حدها الاقصى ( ٣٠٠,٠٠٠ ) جنيه مصري ( ثلاثمائة ألف جنيه مصري ) .

ب - يكون استخدام ٣٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .

ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الأردنية وذلك باستثناء القطن والبترول .

د - تتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بأن تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .  
واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .  
واتشرف بأن اعزز لكم المرافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

( موقع )

وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

بالاشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين .

فاني اتشرف بالافادة بأنه نظرا لطبيعة المعاملات المنظورة وغير المنظورة بين البلدين فان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقترح الموافقة على تعديل نص المادة الخامسة من الاتفاق المذكور على الوجه التالي :

« يستخدم المبلغ المفتوح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حدها الاقصى ( ٣٠٠,٠٠٠ ) جنيه مصري ( ثلاثمائة ألف جنيه مصري ) .

ب - يكون استخدام ٣٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .

ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الأردنية وذلك باستثناء القطن والبترول .

د - تتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بأن تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .  
واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

( موقع )

هكذا من الأصل

وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

بالإشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين .

أتشرف بالافادة انه نظرا لما تبين من ان بعض اصول البنك العربي المحدود قد اغفلتها لجنة التقييم التي شكلت لتقييم فروع البنك المذكور في الجمهورية العربية المتحدة عقب تأميمها بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ . ونظرا للوضع الذي كان يفرضه البنك المذكور بين البنوك الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة فاني اقترح ان يتم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومتين تقوم خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ببحث المسائل المتعلقة الخاصة بفروع البنك العربي بالجمهورية العربية المتحدة التي تم تأميمها وترفع تقريرها الى السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة ليصدر قرارا نهائيا في هذا الخصوص بعد نفاذ الاتفاق وتبادل وثائق التصديق عليه بين الحكومتين وتسري على المبلغ المستحق للبنك العربي - طبقا لهذا القرار - كافة أحكام الاتفاق المبرم بين الحكومتين المشار اليه بصدر هذا الكتاب .

وأكون شاكرا تفضلكم بتزويدي بنسخة من تقرير اللجنة المشتركة المشار اليها اعلاه لتتاح لي فرصة ابداء اية ملاحظات اذا بدا هذا ضروريا وذلك قبل اصدار قراركم النهائي السالف الذكر .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

(موقع)

وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

تشرف باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :  
« بالاشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين :

أتشرف بالافادة انه نظرا لما تبين من ان بعض اصول البنك العربي المحدود قد اغفلتها لجنة التقييم التي شكلت لتقييم فروع البنك المذكور في الجمهورية العربية المتحدة عقب تأميمها بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ ، ونظرا للوضع الذي كان يفرضه البنك المذكور بين البنوك الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة فاني اقترح ان يتم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومتين تقوم خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ببحث المسائل المتعلقة الخاصة بفروع البنك العربي بالجمهورية العربية المتحدة التي تم تأميمها وترفع تقريرها الى السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة ليصدر قرارا نهائيا في هذا الخصوص بعد نفاذ الاتفاق وتبادل وثائق التصديق عليه بين الحكومتين وتسري على المبلغ المستحق للبنك العربي - طبقا لهذا القرار - كافة أحكام الاتفاق المبرم بين الحكومتين المشار اليه بصدر هذا الكتاب .

وأكون شاكرا تفضلكم بتزويدي بنسخة من تقرير اللجنة المشتركة المشار اليها اعلاه لتتاح لي فرصة ابداء اية ملاحظات اذا بدا هذا ضروريا وذلك قبل اصدار قراركم النهائي السالف الذكر .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بأن اعزز لكم الموافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

(موقع)

(ب)

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على اتفاق التعاون الاقتصادي والتفهي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق كما ورد من مجلس النواب ؟  
لجميع : موافقون .

« وهذا هو نص اتفاق التعاون والبروتوكول الملحق بالاتفاق كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة » .

هكذا من الأصل

## اتفاق حول التعاون الاقتصادي والفني

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

-----

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، انطلاقاً من العلاقات الودية السائدة بينهما تحلوهما الرغبة المتبادلة في تأسيس علاقات اقتصادية وفنية على مباديء المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والكرامة القومية في كل من البلدين ، اتفقتا على عقد هذه الاتفاقية بالشكل التالي -

### المادة الأولى

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على استعداد للتعاون بروح التفاهم المتبادل لتطوير العلاقات الاقتصادية والفنية بين البلدين كطرفين متساويين في الحقوق ولمنفعتهما المتبادلة .

### المادة الثانية

يقصد تنفيذ التعاون المنصوص عليه في المادة الأولى اعلاه ، توافق الحكومتان على اعطاء المعونة لبعضهما البعض وبصورة خاصة بالشكل التالي :-

أ - تبادل الخبراء والاختصاصيين والمستشارين في مياادين النشاط الاقتصادي والعلمي والصناعي والفني .

ب - تنفيذ التصاميم والدراسات وتوريد المعدات والمواد لتنفيذ المشاريع .

ج - الاستشارات المتبادلة بين الاختصاصيين بقصد زيادة تبادل الخبرات في ميدان التنمية الاقتصادية.

د - تبادل المتدربين والطلبة في مياادين التنمية الصناعية والفنية والتعليم المهني والتعاون في إيجاد الظروف الخاصة لتطوير الخبرة العملية .

### المادة الثالثة

ان تخضع برناميج وشروط ومواعيد تقديم التعاون الاقتصادي والفني بما في ذلك شروط تبادل الخبراء والاختصاصيين والمستشارين المنصوص عليه في المادة الثانية من هذه الاتفاقية وكذلك شروط وطريقة تسوية الحسابات المالية المتعلقة بالخدمات المقدمة ( تنفيذ مشاريع التصاميم وتوريد المعدات والمواد ، الخ.... ) سوف تتم في كل حالة بموجب مفاوضات مستقلة بين الفريقين او بواسطة المخصصة ويتم انبائها في بروتوكولات خاصة او عقود .

### المادة الرابعة

يقوم الاشخاص الذين يتفقون مهمات في بلد الفريق المتعاقد الاخر بموجب هذه الاتفاقية بمراعاة شروط البروتوكولات الخاصة والعقود ويمتنعوا عن التدخل في أية أمور أخرى ، كما يجب عليهم مراعاة القوانين والانظمة المطبقة في البلد الذي يقيمون فيه .

### المادة الخامسة

يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين على المحافظة على سرية الوثائق والمعلومات وغيرها من الامور التي يتم استلامها عند تنفيذ هذه الاتفاقية ولا يحق تزويدها لطرف ثالث بدون موافقة الطرف المتعاقد الاخر .

### المادة السادسة

لتنفيذ هذه الاتفاقية يقوم ممثلو الفريقين المتعاقدين المفوضون بعقد اجتماعات في اي وقت يلزم لبحث المشاكل الناتجة اثناء تنفيذها ويتم الاتفاق على مكان هذه الاجتماعات بين فريقين هذه الاتفاقية .

### المادة السابعة

يعتبر تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية هو تاريخ تبادل مذكرات تثبت بان هذه الاتفاقية قد أصبح مصادقاً عليها عملاً بالاحكام الدستورية نافذة عند كل الفريقين .

يجوز انتهاء هذه الاتفاقية من قبل كل من الفريقين بالنسبة للالتزامات المترتبة شريطة ان يتم ذلك بموجب اشعار مسبق قبل ذلك بستة أشهر .

اذا ما تم انتهاء هذه الاتفاقية يتم تنفيذ المشاريع التي لا تزال تحت التنفيذ ويجب انبائها واتمام تنفيذ جميع الالتزامات التي التزم بها الفريقان بموجب شروط هذه الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة والعقود التي تحكم هذه المشاريع .

حرر في موسكو بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩

على نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية وباللغة الروسية ويعمل على كلا النسخين .

عن  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن  
حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

هكذا من الأصل



## بروتوكول ملحق بالاتفاقية

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

### حول التعاون الاقتصادي والفني

====

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مسترشدتين بمبادئ التعاون الاقتصادي والفني كما هو منصوص في الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وعاملون وفق البنود المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة قد اتفقتا على ما يلي :

#### المادة الاولى

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية سيتعاونان في :

أ - ميدان الصحري الجيولوجي والاعمال الجيوفيزيائية المتعلقة بالنفط والغاز والمعادن الصلبة حيث تقوم المؤسسات المختصة لدى الفريقين بدراسة المواد والمعلومات الجيولوجية المتوفرة في الاردن واعداد تقرير بذلك يستند اليه الفريقان لتقرير جدوى وامكانية القيام بمزيد من الاعمال .

ب - تأسيس مدرسة تكتيكية للذكور لتدريب الفنيين على الاجهزة الدقيقة والكهربائية تتسع لثلاثين وخمسة وعشرين طالباً ومدرسة مهنية تكتيكية للاثلاث تتسع لاثمئة طالبة .

ج - تأسيس معهد علمي فني بوليتكنيك لتدريب المهنيين من المستوى العالي .

#### المادة الثانية

ومن اجل تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول وبناء على طلب الفريق الاردني :

١ - ستقوم المنظمات السوفيتية بما يلي :

- وضع التصاميم المطلوبة واعمال الملحق .

- تقديم الاجهزة والمواد التي لا يمكن انتاجها في الاردن .

- ايفاد خبراء سوفيت الى الاردن لجمع المعلومات الاولى ووضع الدراسات والتصاميم وممارسة الاشراف على التنفيذ وتقديم المشورة اثناء بناء المعاهد الدراسية والقيام بأعمال جيولوجية والمساعدة

في تركيب وتشغيل المعدات وتدريب الاجهزة المحلية عليها .

- ايفاد المدرسين - المدرسين لتنظيم أساليب التدريب ووضع المناهج للمدارس المهنية والمعهد التقني العالي .

- ايفاد المدرسين لتدريس المواضيع المهنية المقررة في المعاهد المذكورة .

- قبول المواطنين الاردنيين في الاتحاد السوفيتي بقصد التدريب الصناعي والفني في المشاريع ذات العلاقة .

٢ - وستقوم المنظمات الاردنية بما يلي :

- تقديم جميع المعلومات الاولى المتوافرة الضرورية لوضع التصاميم الى المنظمات السوفيتية وفقاً للشروط المتفق عليها بين الطرفين .

- النظر ، وفي حالة الموافقة ، التصديق على التقارير التفصيلية لمشاريع المؤسسات العلمية المذكورة وذلك في أقصر مدة معقولة من تاريخ تقديمها .

- القيام بانشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال وذلك بمساعدة المؤسسات السوفيتية وفقاً للتقارير التفصيلية للمشروع وذلك بتقديم الاجهزة المحلية المؤهلة لادارة هذه المشاريع .

- تقديم العمال والطاقة والماء والغاز والمواصلات والمواد الضرورية المطابقة المنتجة في الاردن لانشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال وكذلك تأمين شق الطرق والخدمات الاضافية وخطوط الاتصال الى موقع العمل .

- تأمين التمويل لانشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال الاخرى ، ويقدم الجانب الاردني في كل نفقته أماكن السكن ، والخدمات الطبية المحلية والخدمات العامة والبيئية الضرورية وخدمات المواصلات والاعمال الرسمية في الاردن للخبراء السوفيت الذين سيوفدون للاردن وفقاً لهذا البروتوكول .

#### المادة الثالثة

ان المنظمات الاردنية ذات الاختصاص المفوضة بالتعاقد بموجب هذا البروتوكول تدفع للمنظمات السوفيتية تكاليف الاعمال التصميمية المنفلة والمعدات والمواد المشحونة من قبلهم على النحو التالي - لا أقل من ٥٠ ٪ من مجموع كل مبلغ بالعملة الصعبة وذلك بتحويل الدفعات عند استحقاقها لحساب بنك التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في بلد ثالث اما بقية الدفعة خاص في بنك اردني بالجنيه الاسترليني لصالح بنك التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والمبالغ المسجلة بهذا الحساب سوف تستعمل لشراء القوسفات الذي يصدره الاردن وكذلك لدفع نفقات المؤسسات السوفيتية في الاردن .

اذا لم يتم الفريق الاردني بتسليم القوسفات بالكميات المطلوبة خلال التسعة أشهر من تاريخ تسجيل المبالغ في الحساب الخاص بها فيجب ان يتم تحويل أرصدة الحساب المستحق بناء على طلب بنك التجارة الخارجية السوفيتي بالعملة الصعبة في حساب لدى بلد ثالث . ويشترط في ذلك ان يكون تحويل المبالغ غير المستعملة بالجنيه الاسترليني الى عملة صعبة اخرى على اساس سعر التعادل بالذهب بتاريخ التحويل .

هكذا من الأصل

في حالة تغير سعر التعادل بالذهب بالنسبة للجنيه الاسترليني والذي يساوي الان ٢,١٣٢٨١ غرام ذهب خالص يتم اعادة حساب الرصيد الباقي في البنك الاردني كما هو بتاريخ التغيير على اساس نسبة تغير سعر تعادل الجنيه الاسترليني بالذهب .

عند دفع الدين بالعملة الصعبة تحول السلطات الاردنية المختصة العملة المخصصة لحساب بنك التجارة الخارجية السوفيتي في بلد ثالث بالشكل الذي يتم الاتفاق عليه في العقود التي ستبرم .

#### المادة الرابعة

تقوم المنظمات السوفيتية ذات الاختصاص بمنح المؤسسات الاردنية الخاصة الحق بدفع اثمان اعمال الدراسات والابحاث والتصاميم والمعدات والمواد التي ترسل الى الاردن بالتقسيط في غضون اثني عشر سنة وذلك بدفع اقساط لا تزيد على ١٢٤١ من مجموع المبلغ في كل سنة تقدا او فوسقات حسب النسبة المقررة وتكون الفائدة على المبالغ غير المدفوعة بنسبة  $\frac{1}{10}$  / بالسة .

يدفع القسط الاول في غضون ستة بعد السنة التي يكون فيها التسليم و / ا تنفيذ الاعمال بالنسبة ووفقاً للاسلوب الذي سينص عليه في العقود .

لا يجوز ان يزيد مجموع ما تنفقه المنظمات السوفيتية الخاضعة للسداد بالتقسيط على خمسة ملايين روبل ( الرو بل الواحد يحتوي على ٩٨٧٤١٢ وغرام من الذهب الخالص .

يكون تحويل الروبل الى الجنيهات الاسترليني على اساس سعر تعادل الذهب لهذه العقود في تاريخ التحويل

#### المادة الخامسة

يتم دفع نفقات المنظمات السوفيتية التي تنكبها في حالة ايفاد الخبراء السوفيت الى الاردن بدون تقسيط وبالعملة الصعبة وذلك بتحويل المبالغ المخصوص عليها في العقود الى حسابات بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي في بلد ثالث ما عدا مصاريف الخبراء السوفيت في الاردن ( الرواتب ) التي يقوم الطرف الاردني بدفعها وذلك بتحويلها الى الحساب الخاص لبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي المفتوح بموجب المادة الثالثة لهذا البروتوكول لدى البنك الاردني المقرض .

#### المادة السادسة

يتم دراسات التصميم والابحاث وتزويد المعدات والمواد وغيرها من المعونة الفنية بموجب هذا البروتوكول كما يتم ارسال البضائع الاردنية الى الاتحاد السوفيتي بموجب عقود يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة الاردنية والسوفيتية كما يتم توقيع هذه العقود خلال اقصى فترة معقولة من تاريخ تقديمها من قبل المؤسسات الاردنية ، او المؤسسات السوفيتية .

تتضمن هذه العقود الكميات والمواعيد والاسعار ( وفق الاسعار العالمية السائدة ) وافصاليات تسليم المواد والاجهزة والوثائق اللازمة للدفع وغيرها من الشروط التفصيلية اللازمة لتنفيذ المعونة الفنية والمدفوعات بموجب هذا البروتوكول .

#### المادة السابعة

في حالة نشوب اي نزاع بين المؤسسات السوفيتية والاردنية بالنسبة لهذا البروتوكول او بالنسبة للعقود التي سيتم توقيعها بالاستناد عليه يقوم ممثل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الاتحاد السوفيتي بالتشاور فيما بينهما ومحاولة حل النزاع .

#### المادة الثامنة

يحتاج هذا البروتوكول الى الابرام بموجب الانتظمة المعمول بها في كل من البلدين ويسري مفعوله في يوم تبادل وثائق الابرام الذي سيجري في عمان .

نظم في موسكو في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩

على نسختين اصليتين في كل من اللغتين العربية والروسية ويعتبر النصان اصليان .

عن

حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

عن

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا عند الاصل



٨ - انتخاب السيد وصفي ميرزا عضواً في  
اللجنتين الخارجية والادارية

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على انتخاب معالي السيد  
وصفي ميرزا عضواً في اللجنتين الخارجية والادارية ؟  
الجميع : موافقون٩ - انتخاب السيد علي الهنداوي عضواً في  
اللجنتين الخارجية والقانونية

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على انتخاب معالي السيد

علي الهنداوي عضواً في اللجنتين الخارجية والقانونية .

الجميع : موافقون

١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة  
ومواضيعها

السيد نائب الرئيس :

والان ارفع الجلسة وستعين الجلسة القادمة  
ومواضيعها فيما بعد .

(انتهت الجلسة)

نائب رئيس مجلس الاعيان

عبد الرحمن خليفة

امين عام مجلس الامة

هاني خير

## تعريف

- ١ - صدر هذا العدد باشراف الامين العام السيد : هاني خير
- ٢ - اعد وروى وقام بتنظيم هذا العدد هيئة مؤلفة من السادة : عدلان يميون مساعد امين عام  
مجلس الامة ، ناظم مرزوق سكرتير التجار ومنظم الضبط ومأمون ابو عزام منظم الضبط .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور الحجة السيد : وليد النجداوي

## وقائع العدد

(٤)

١ - الارادة الملكية السامية بقض الدورة العادية لمجلس الامة .

٢ - كشف بمراحل القوانين .

## نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة العراقية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة للبادة ٧٨ من الدستور

نصدر اردتنا بما هو آت :

تفرض الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الاربعاء الموافق ٣١ آذار سنة ١٩٧١ .

## اختيار مجلس

١٩٧١/٣/٢٤

وزير الداخلية بالوكالة

وصفي التل

وصفي التل



## كشف بمراحل المشاريع القوانين والقوانين المؤقتة

لدى مجلس الاعيان



(١) قائمة باسماء مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التي هي امام نظر مجلس الاعيان لاقرارها نهائياً

- ١ - القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ٢ - القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
- ٣ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ .

(٢) قائمة باسماء مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة على اللجنة المالية لمجلس الاعيان وهي لا تزال قيد نظر اللجنة .

- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠ .
- ٢ - مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ .
- ٣ - مشروع قانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧١ .
- ٤ - القانون المؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الأردني .
- ٥ - القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البنك المركزي الأردني .
- ٦ - القانون المؤقت رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك .

(٣) مشاريع القوانين والدوائين المؤقتة التي لا تزال قيد نظر اللجنة القانونية لمجلس الاعيان .

- ١ - مشروع القانون المدني لسنة ١٩٦٣ .
- ٢ - مشروع قانون رعاية وتشغيل المكفوفين لسنة ١٩٦٥ .
- ٣ - مشروع قانون تنظيم سلطة المواصلاات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٠ .
- ٤ - مشروع قانون مؤسسة المواصلاات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧١ .
- ٥ - مشروع القانون المعدل لقانون العمل سنة ١٩٧٠ .
- ٦ - القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون النقل على الطرق .
- ٧ - القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون صندوق قروض البلديات والقري .
- ٨ - القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مؤسسة الاسكان .
- ٩ - القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٠ قانون تنظيم الجهاز القضائي النظامي والشرعي .
- ١٠ - مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١ .
- ١١ - مشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ .

مكتبة مجلس الاعيان